وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة - يحيى فارس - المدية
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير
قسم علوم التسيير

استخدام سياسة الإقراض للرفع من الربحية المالية للبنك التجاري

- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر
تخصص إدارة مالية

إعـداد الطالبـتين:

- اليوسفي نصيرة
- قرطبي فاطمة الزهراء

إشـراف الدكـتور(ة):

سلام عبد الرزاق

السنة الجامعية:2019-2020

شكر وتقدير

قبل كل شيء نشكر العلي القدير الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم،

وأعطانا من القوة والمقدرة ما نحتاجه للوصول إلى هذا المستوى لإتمام عملنا

المتواضع

نشكر الأستاذ المشرف: سلام عبد الرزاق الذي لم يبخل علينا بالنصح والتوجيه

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل موظفي بنك الفلاحة والتنمية على

إمدادهم لنا يد العون ولكن للأسف لم نقم بالجانب التطبيقي.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

أو دعوة صادقة

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا هذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما)

ء: 23-.

نهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما نملك في الوجود الوالدين الكريمين

حفظهما الله لنا

واللذان سهرا وتعبا على تعليمنا في إتمام هذا العمل

وإلى أفراد أسرتنا سندنا في الدنيا ولا نخص أهم فضل

وإلى من شاركتني عناء إنجاز هذه المذكرة اليوسفي نصيرة

وإلى كافة الأصدقاء والأحباب كل باسمه

إلى أساتذتنا الكرام

وأخيرا نرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه الجميع

فاطمة الزهراء

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله محمد واله وأصحابه أجمعين ومن اهتدى بهداه .

الى ريحانة حياتي وبهجتها روح القلب قرة العين أمي أطال الله في عمرها.

الى منير دربي وعماد نجاحي ومرشدي الى طريق النور ومثلي الأعلى وقدوتي أبي رحمه الله واسكنه فسيح جنانه أمين.

إلى إخوتي الأعزاء وأخواتي العزيزات وجميع أولادهم .

إلى كل أفراد العائلة عمي وعماتي وأخوالي وخالاتي .

إلى كل الأساتذة اللذين تداولوا على تلقيننا دروب العلم والمعرفة في جميع الأطوار من المرحلة الابتدائية الى غاية المرحلة الجامعية .

إلى الأستاذ المحترم سلام عبد الرزاق الذي لم يبخل بتوجيهنا ومساعدتنا طيلة فترة انجاز المذكرة أدامه الله رمزا للعطاء والمساعدة وفقه الله في حياته.

الى صديقتي المخلصة والوفية قرطبي فاطمة الزهراء وفقها الله في حياتها.

الى صديقاتي في الدراسة والعمل واخص بالذكر ليندة وصباح ونسيبة من من وقفن بجانبي ومساعدتي والى الجميع .

الى كل طلبة السنة الثانية ماستر علوم التسيير تخصص إدارة مالية والى كل أساتذة وعمال وطلبة جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية.

نصيـــــرة

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

الإهداء

مقدمة: 1

1/فرضيات البحث: 2

2/مبررات اختيار الموضوع: 2

3/أهداف الدراسة : 2

4/أهمية الدراسة: 3

5/حدود الدراسة : 3

6/منهج الدراسة والأدوات المستخدمة: 3

7/صعوبة الدراسة : 4

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية والقروض المصرفية 7

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية 8

المطلب الأول :النشأة والتعريف 8

أولا:نشأة البنوك التجارية 8

ثانيا:تعاريف البنوك التجارية 9

ثالثا:خصائص البنوك التجارية 10

المطلب الثاني:الوظائف والأهداف 11

أولا: وظائف البنوك التجارية :للبنوك التجارية وظائف رئيسية وأخرى فرعية 12

ثانيا: الأهداف والأهمية: 15

المطلب الثالث: انواع البنوك التجارية 17
أولا:من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية : 18
ثانيا:من حيث حجم النشاط: 18
ثالثا:من حيث عدد الفروع: 18
المطلب الرابع: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية 20
أولا:مصادر التمويل 20
ثانيا: استخدامات الأموال 21
المبحث الثاني: القروض البنكية 23
المطلب الأول: تعريف القروض البنكية 24
تعريف القرض: 24
المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية وأهميتها للبنوك التجارية 26
أولا: خصائص القروض 26
ثانيا: أهمية القروض 27
المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية 28
أولا: من حيث الغرض 28
ثانيا: من حيث القطاعات الاقتصادية 29
ثالثا: من حيث الضمان 30
رابعا: من حيث المدة أو الدورة 31
المطلب الرابع: مراحل تقديم القروض البنكية 33
أولا: الفحص الأولي لطلب القرض 33

ثانيا: التحليل الائتماني للقروض 33
ثالثا: التفاوض مع المقترض 34
رابعا: اتخاذ القرار 34
خامسا: صرف القرض 34
سادسا: متابعة القرض 34
سابعا: تحصيل القرض 35
خلاصة الفصل ..... Erreur ! Signet non défini.
الفصل الثاني: السياسة الاقراضية وعلاقتها بالربحية المالية للبنك 38
المبحث الأول: مدخل الى السياسة الاقراضية 39
المطلب الأول:مفهوم السياسة الاقراضية ومحدداتها 39
أولا:تعريف سياسة الإقراض 39
ثانيا: محددات السياسة الاقراضية 40
المطلب الثاني: الاهداف والاسس والعوامل المؤثرة فيها 42
أولا:أهداف السياسة الاقراضية 43
ثانيا:الأسس والعوامل المؤثرة فيها 44
المطلب الثالث:مرعاة الواقعية في سياسة الاقراض 47
المطلب الرابع: ادارة القروض المتعثرةفي البنك 49
أولا:تعثر القروض المصرفية 49
ثانيا :معالجة التعثر المصرفي 53
المبحث الثاني: الربحية المالية للبنوك 55

المطلب الأول: ربحية البنوك بين الماهية والأهداف 55

المطلب الثاني: مصادر الربحية في البنوك 59

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك 60

المطلب الرابع: طرق وآليات تقييم الربحية المالية للبنك 64

خلاصة الفصل 69

الخاتمة 71

قائمة المراجع: 75

قائمـــــة الأشكـــــــال:

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	أهداف البنوك التجارية	17
02	النشاط الأساسي للبنك التجاري	23
03	محددات السياسة الائتمانية	42
04	عناصر نجاح السياسة الائتمانية	44

الملخـــــــص:

يعالج هدا الموضوع السياسة الائتمانية المتبعة من قبل البنك التجاري والتي المفترض أن تحقق أكبر ربح أو عائد مالي أي الربحية المالية المرجوة بعد تقديم القروض للعملاء .

ومن أجل تثمين هده الدراسة اعتمدنا على مؤشرات الربحية والأسس التي تقوم عليها السياسة الائتمانية ,وللأسف لم نقم بإسقاط الجانب النظري على الواقع أي لم نقم بالجانب التطبيقي الذي كان من المفترض أن يكون في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية.

وتم الاعتماد في هده الدراسة على مجموعة من المراجع والمصادر العلمية وكتب أكاديمية ,مقالات ومنشورات علمية متخصصة ,رسائل جامعية وأطروحات ومواقع الانترنت.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الائتمانية ,الربحية المالية في البنك.

المقدمـــــــة:

إن للبنوك دورا هاما وأساسيا في دفع عجلة تنمية اقتصاد من اقتصاديات الدول ,و تنفيذا لأهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية ،ونظرا للأهمية التي تحتلها البنوك في كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية التي تحتل هده الأخيرة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني بحيث تعتبر الضرورية الإستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة ولكذا العمود الفقري لأي نهضة اقتصادية والمشاركة الفعالة للجهاز المصرفي في تحقيق انتعاش اقتصادي يتطلب منه تعبئة المدخرات من مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية وتقديمها في صورة قروض مصرفية تكون في خدمة المجتمع كما انها تعتبر أساس النشاط البنكي والوسيلة المناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر ,ورغم الأهمية التي تكتسبها البنوك فهي تتعرض للمخاطر عند منحها للقروض مما يؤدي الى عدم تحقيق الأهداف المرجوة وإعاقة التنمية الاقتصادية .

فعلى البنوك عند منحها للقروض إتباع سياسة إقراضية ناجعة مبنية على أسس منطقية وواقعية وسليمة لتفادي أي مشاكل وخاصة مشاكل تحصيل القروض وكدا لتحقيق الربح المالي المرجو تحقيقه من عملية الإقراض وكسب ثقة المودعين لديه.

ومن خلال ما سبق و للإحاطة بالموضوع إحاطة وافية وواضحة وللوصول إلى الغاية المنشودة يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن اختيار سياسة الإقراض التي تساهم في الرفع من الربحية المالية للبنك؟.

وتتفرع عن هده الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية تدور حول النقاط التالية:

*ما المقصود بالقروض البنكية ؟.

*ماهي الأسس والاعتبارات التي تقوم عليها سياسة الإقراض؟.

*ما العلاقة بين نسبة السيولة النقدية والربحية للبنك التجاري؟.

1/فرضيات البحث:

سيتم من خلال هدا البحث اختبار الفرضيات التالية:

*الفرضية الأولى :القروض البنكية هي تسليم المال لأصحاب العجز ,قصد ممارسة مشروعاتها .

*الفرضية الثانية :تعتمد على أساليب الربحية والسيولة .

*الفرضية الثالثة :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية والربحية للبنك.

2/مبررات اختيار الموضوع:

تم التطرق الى هده الدراسة ومعالجتها لعدة اعتبارات نذكر منها ما يلي:

*الرغبة الشخصية في تناول مثل هده الموضوعات .

*كون الدراسة من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية ،والتي تستدعي المزيد من الدراسة والتحليل .

3/أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

*التعرف على الأسس والعوامل المحددة التي تقوم عليها سياسة الإقراض .

*التعرف على العوامل المؤثرة في تحديد الربح لدى البنوك التجارية .

4/أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الناحيتين العلمية والعملية فمن الناحية العلمية تتجلى أهمية الدراسة من خلال :

*تتناول الدراسة جانب علمي هام من خلال دراسة العوامل والأسس التي تقوم عليها سياسة الإقراض من حيث أولويتها في التأثير على ربحية البنوك ،وهدا يعطي أهمية علمية لهدا البحث .

*كما يمكن أن تكون هده الدراسة أساسا يمكن الاعتماد عليها في بحوث أخرى .

أما من الناحية العملية تتجلى أهمية الدراسة من خلال تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك ،نظرا للدور الاقتصادي والتنموي الذي يلعبه بهدف تحقيق الربح للبنوك التجارية ،كما تعد الربحية دليلا على كفاءة سياسة الإقراض لدى البنوك ،وموضع ثقة ومؤشرا إيجابيا لجدب المزيد من العملاء.

5/حدود الدراسة :

تمثلت الحدود المكانية والزمانية للدراسة في الاتي:

*الحدود المكانية تشمل الدراسة على الجانب النظري فقط وهدا بسبب الوباء .

الحدود الزمانية لا توجد حدود نذكر بسبب الوباء،لم تقم بالجانب التطبيقي.

6/منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

لقد انتهجنا في بحثنا هدا على المنهج الوصفي وهو المنهج الموافق للدراسة النظرية ال ذي يستدعي جمع المعلومات وعرضها بشكل تسلسلي والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالبنوك والقروض هدا في الفصل الأول .

أما في الفصل الثاني ك ذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي وك ذلك للإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بسياسة الإقراض والأسس التي تقوم عليها ومحدداتها وبالربحية والعوامل التي تؤثر عليها هدا في الفصل الثاني .

أما الفصل الثالث قد كان سيتم الاعتماد على دراسة حالة من خلال اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية وللأسف لم يتم دلك بسبب الوباء .

7/صعوبة الدراسة :

أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هده الدراسة :

*الدراسات السابقة نادرة في هدا الموضوع في الجزائر.

*الوباء (جائحة كورونا).

8/هيكل البحث:

من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية للبحث والتأكد من صحة أو عدم صحة الفرضيات تم تناول البحث من خلال الاطار النظري لموضوع الدراسة من خلال الفصلين الأول والثاني بهدف بحث جوانب البنوك والقروض والسياسة الا ئتمانية للبنوك وكدا نجاع السياسة المتبعة لتحقيق الربحية للبنوك .

حيث تطرقنا في الفصل الأول الى ماهية البنوك التجارية والقروض البنكية وهدا من خلال مبحثين ففي المبحث الأول تطرقنا الى ماهية البنوك التجارية من حيث النشأة والتعاريف والوظائف ومصادر واستخدامات الأموال في البنوك .

وفي المبحث الثاني تطرقنا الى القروض البنكية من خلال التعاريف والأهمية ،الخصائص والأنواع ومراحل تقديم القروض البنكية .

أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى السياسة الائتمانية وعلاقتها بالربحية المالية للبنك ،ففي المبحث الأول نجد مدخل إلى السياسة الائتمانية من خلال المفهوم والأهداف والأسس التي تقوم عليها والعوامل المؤثرة فيها وكدلك مراعاة الواقعية في سياسة الإقراض وإدارة القروض البنكية ،أما في المبحث الثاني تطرقنا الى الربحية المالية للبنك من خلال الماهية والأهداف ومصادر الربحية عند البنوك التجارية والعوامل المؤثرة في الربحية .

وفي الأخير طرق واليات تقييم الربحية المالية للبنك.

أما في الفصل الثالث كانت خطة للفصل لكن لم نقم به ذا الفصل الذي كان عبارة عن الجانب التطبيقي لهدا البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنوك التجارية والقروض المصرفية

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية والقروض المصرفية

تعتبر البنوك شكل من أشكال العلاقات التجارية والمالية بين الدول ،وهي حلقة ربط مابين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي من خلال الآليات التي أخدت البنوك تستخدمها لتنفيذ وظائفها ومهامها والتي ساعدت على سهولة تبادل الأموال والمنافع.

وتجدر الإشارة الى ان القروض البنكية هي العصب الحساس الذي تقوم عليه باقي وظائف البنك باعتبارها المنبع الذي يغذي مواردها وتنمية رأسماله ,ولكل بنك سياسته الخاصة في التعامل مع القروض والضمانات التي ترصدها لتفادي المخاطر التي قد تتعرض لها هده القروض .

ولدراسة البنوك والقروض بشكل نوعا ما واضح تم التطرق في هدا الفصل الى:

*المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

*المبحث الثاني:ماهية القروض البنكية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

للبنوك التجارية دورا هاما في الاقتصاد الوطني والعالمي ,فكبريات اقتصاديات العالم تعتمد وبشكل كبير على قوة أداء البنوك التجارية ومدى أهمية ونجاع سياستها المالية والائتمانية ‘ومنه يتوجب التعرف على مختلف المفاهيم الرئيسية حولها وأهميتها واستخدامات مواردها .

ومن اجل توضيح تلك المفاهيم بشكل يساهم في رسم صورة واضحة للباحث حول البنوك التجارية بشكل عام,وعليه فقد يتم تقسيم المبحث كالاتي :

المطلب الأول :النشأة والتعريف

للبنوك التجارية مفاهيم متعددة بعدد اختلاف الاقتصاديات والمذاهب المالية المختلفة وتعود نشأتها الى عهد بابل العراق القديم ,وسيتم التطرق في هدا المطلب الى مختلف التعاريف الخاصة بالبنوك وخصائصها بالإضافة الى نشأتها.

أولا:نشأة البنوك التجارية[1].

تعود البداية الأولى للعمليات المصرفية الى عهد بابل عاصمة العراق القديم في الألف الرابع قبل الميلاد ,اما الإغريق فقد عرفوا العمليات المصرفية ,حفظ الودائع ومنح القروض مند أربعة (04)قرون وقد ازدهرت العمليات المصرفية اثر الحروب الصليبية التي كانت في القرون الوسطى مما سمح للعائدين من الحروب بجلب خيرات كثيرة سواء عن طريق الدهب او الشراء هدا ما أدى بالإسراع الى إيداع أموالهم لدى الصناعة مقابل شهادات الإيداع لإثبات حقوقهم.

حيث يحصل الصناع على عمولة لقاء الاحتفاظ بهده الأموال والمحافظة عليها من الضياع ,ثم أصبحت شهادات الإيداع وقد لاحظ الصيارفة أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود اليهم لتحويلها الى نقود ,

[1] دادي عدون ناصر–العزوي ليندة–لهواسي هجيرة"مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية ,حالة البنوك"دار المحمدية العامة الجزائر 2004ص59–60

وبالتالي فقد تجمعت لديهم الكثير من أموال المودعين ففكروا في الاستفادة منها وتقديمها للأفراد مقابل حصولهم على فائدة وقد حققوا من وراء دلك أرباحا طائلة .

لم تقف ممارسة الصيارفة عند هدا الحد فقط أخدوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم ,وهدا هو السحب على المكشوف ,مما سبب في النهاية إفلاس عدد من بيوت الصيارفة نتيجة تعدر وفاء الديون وهو الأمر الذي دفع المفكرين في أواخر القرن السادس عشر(16)الى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها ,وهك ذا تطورت الممارسات المالية من صراف الى بيت صيرفي ثم الى بنك.

وقد انتشرت البنوك في مختلف أنحاء العالم في القرن السابع عشر (17)ابتداء من انجلترا وألمانيا بأوربا حيث برزت العديد من البنوك ساهمت في دفع الأنشطة الاقتصادية والاقتصاد الرأسمالي عموما اذ كانت من العوامل التي عملت على تطور الاقتصاد في العالم.

ثانيا: تعريفات البنوك التجارية

التعريف الأول:البنوك التجارية هي المؤسسات أو المنشات الائتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة أمانة قابلة للسحب عند الطلب او بعد اجل قصير مع منح الائتمان قصير الأجل. [1]

التعريف الثاني:إنها مكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها ,أي ان المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات ,ومن ثم تتولى عملية ضخ هده الأموال الى الأفراد على شكل قروض واستثمارات أي انها حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين . [2]

[1] السنهوري محمد مصطفى "إدارة البنوك التجارية "دار الفكر الجامعي ,دون طبعة,الإسكندرية –مصر 2013ص34.

[2] الحسيني فلاح حسن –الدوري مؤيد عبد الرحمان "إدارة البنوك ,مدخل كمي واستراتيجي معاصر"دار وائل للنشر الطبعة 02عمان الأردن 2003ص13.

التعريف الثالث[1]:تعرض المشرع الجزائري الى تعريف البنوك التجارية من خلال قانون النقد والقرض رقم 10/90المؤرخ في 1990/04/14في مادته 114التي تنص على مايلي :

-تعتبر البنوك التجارية أشخاصا معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110الى 113هدا القانون وهده العمليات هي:

*تلقي الودائع من الجمهور ومختلف إدخارتهم, هده الأموال المحصل عليها توضع في البنوك على شكل ودائع ,منح حق استعمالها لكن بشرط إعادتهم لهم.

*القيام بمنح القروض.

*توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على ادارتها.

التعريف الرابع: أصل كلمة بنك هو الكلمة الايطالية BANCOوالتي تعني مصطبة وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور معنى الكلمة وأصبح يقصد بها المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ثم الى بنك.

والبنوك التجارية لا تخرج عن كونها مؤسسات مالية إقراضية تقوم بدور الوساطة بين الذين لديهم أموالا فائضة والذين يحتاجون لتلك الأموال.[2]

ثالثا:خصائص البنوك التجارية[3]

يتميز البنك التجاري بعدة خصائص ومميزات ندرجها فيما يلي:

[1] الجريدة الرسمية العدد16الصادرة بتاريخ 23رمضان 1410هـ.

[2] غردة عبد الواحد "محاضرات في الاقتصاد البنكي "جامعة 1945/05/08قالمة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ص06.

[3] بدياب سلمان "اقتصاديات النقود والبنوك "المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع دون طيعة , بيروت لبنان 1996ص114-115.

*تتأثر برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر عليه ,يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية من خلال لجنة الرقابة على المصارف إذ لا تكتفي بالرقابة التوجيهية فقط بل تفرض على البنوك التجارية أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية أو الجنائية وتقوم هده اللجنة بتعيين مراقب مكلف بممارسة رقابة مباشرة دورية ومفاجئة على البنوك قد تدوم عدة أيام وتشمل الرقابة مختلف جوانب البنك التجاري.

ويفرض البنك المركزي هدا النوع من الرقابة للتحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية والقوانين .

غير أن البنوك التجارية لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي .

*تعدد البنوك التجارية تتنوع تبعا لحاجة السوق النقدي غير أن هدا التعدد لبلغى إمكانية التركز للبنوك التجارية في النظام الرأسمالي إذ يخلق هدا التركز وحدات مصرفية ضخمة قادرة على احتكار أسواق النقد والمال ورغم هدا التركز لم يصل التصور بعد الى وجود بنك تجاري واحد في بلد ما إد أن هدا الآمر غير واقعي أو غير عملي لأنه يؤدي الى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.

*إصدار النقود المصرفية :تتمثل النقود المصرفية في نقود الودائع التي تكون أبرائية غير نهائية بالإضافة الى أنها متباينة ومتغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان حيث تكون موجهة للقطاع الاقتصادي.

*تحقيق الربح:غالبا ما تكون البنوك التجارية مملوكة من الإفراد أو الشركات إذ أنها تعتبر مؤسسات رأسمالية هدفها تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة .

المطلب الثاني:الوظائف والأهداف

للبنوك التجارية وظائف تختلف في انتمائها إلا انها تتشابه بطبيعة الحال في وظائفها ,وفي الواقع فان تلك البنوك تقوم بالعديد من الوظائف منها وظائف رئيسية وأخرى فرعية ,وللبنوك التجارية أهمية وأهداف كثيرة ,في هدا المطلب سوف نتطرق الى وظائف وأهمية البنوك.

أولا: وظائف البنوك التجارية :للبنوك التجارية وظائف رئيسية وأخرى فرعية[1]

أ/الوظائف الرئيسية:

*قبول الودائع:تعتبر الودائع أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية وهي تحرص دائما على تنميتها ,كما تشجع هده البنوك الأفراد على الإيداع لديها بتبسيط إجراءات التعامل وكدلك برفع أسعار الفائدة الدائنة أي أسعار الفائدة على الودائع لديها .

*تقديم القروض:تتحمل البنوك التجارية مسؤولية كبيرة فالبنك يحقق أرباحا عن طريق تقديم قروض ولكن البنك يتعامل في أموال الناس الآخرين ويتعين عليه أن يحتفظ بنقد سائل حاضر لمقابلة طلبات المودعين ,يجب على البنك ان يحقق توازن دقيق مابين السيولة والربحية ,فإ ذا هو احتفظ بأصوله في شكل زائد السيولة فانه يخسر الربح وادا هو حاول أن يحقق ربح أكبر من اللازم فانه قد لا يكون قادرا على مقابلة طلبات المودعين.

*خصم الأوراق التجارية:خصم الأوراق التجارية هو عمليا عبارة عن إقراض لفترات قصيرة فعلى سبيل المثال التاجر الذي لا يرغب في تجميع أموال كبيرة في الديون التجارية وقد يسحب كمبيالة على مدينه وبعد أن يتم قبولها بواسطة أو بنيابة عن المدين فانه يمكن أن يقوم بخصمها لدى بنكه هدا ويسمح للتاجر في الحال بان يتحصل على النقود المستحقة له,ناقصا خصم معين مقابل خسارة الفائدة ومقابل عمولة البنك .

*الاستثمار في شكل أدون الخزانة :عبارة عن تعهد على الحكومة بدفع مبلغ معين في تاريخ الاستحقاق وبدلك تأخذ صفة الورقة التجارية (السند الاداني)وهي تصدر بفئات نقدية كبيرة .

[1] قتاوي عزت "أساسيات في النقود والبنوك "دار العلم للنشر والتوزيع بالغيوم –دون طبعة –مصر 2005,ص ص163 – 184

ويتم الشراء من هده الأذون عن طريق عطاء يحدد فيها المتقدمون سعر الفائدة الذي يطلبونه لمدة قصيرة الأجل حددتها وزارة المالية عن طريق البنك المركزي من عطاء لهده الأذون أسبوعيا بالجرائد على أن يتقدم المكتتبون بمبلغ معين كاملا في نهاية المدة المقررة سواء 03اشهر أو06أشهر.

تعتبر أذون الخزانة إحدى الأدوات المهمة في توفير السيولة النقدية للأجل القصير وبالتالي تحقيق التوازن والاستقرار النقدي.

*قدرة البنوك على خلق النقود:لا يستطيع بنك بمفرده خلق النقود ضمن النظام المصرفي وحده إد لابد وأن يشترك مع بقية البنوك الأخرى في دلك.

إن خلق الائتمان هو إحدى الوظائف البارزة للبنك بالحديث ويسمى البنك أحيانا بانه مصنع لتصنيع الائتمان ,ليس خافيا إن البنوك لا تحتفظ باحتياطي نقدي يعادل 100/100من ودائعها لكي يقابل طلبات المودعين.

*قدرة البنوك على خلق الودائع :من الطبيعي ان البنوك التجارية تسعى دائما للربحية وهو ما يدعو البنك الى استثمار أمواله وتشغيلها .

وبمعنى أخر فانه يستخدم ما لديه من ودائع الأعضاء في خلق الائتمان (القروض),ولكن للضرورة يجب تحقيق السيولة لمواجهة احتمالات السحب فان البنك التجاري يحتفظ بنسبة احتياطي من ودائع الأعضاء لدى البنك المركزي باعتباره البنك المنوط بتنفيد السياسة المصرفية في الدولة وبالتالي المشرف على كافة البنوك التجارية.

ب/الوظائف الفرعية للبنوك التجارية: تتمثل في ما يلي:

*إصدار خطابات الضمان :يصدر البنك مقابل تقاضيه أجرا خطاب الضمان بناء على طلب كتابي من العميل مبينا فيه اسمه ,اسم المستفيد من الضمان ,مبلغ الضمان ,الغرض منه ومدة صلاحيته وخطاب الضمان عبارة عن تعهد كتابي صادر من البنك بأن يدفع نيابة عن العميل إلى طرف ثالث بمبلغ لا

يتجاوز حد معين خلال مدة معينة تحدد عادة في الخطاب وفي حالة عدم النص في خطاب الضمان على مدة معينة لصلاحيته فإنها أي صلاحيته تنتهي طبقا للقاعدة العامة في تقادم الالتزامات الثابتة بالكتابة أي يمضي 15خمسة عشر عاما من تاريخ إصداره ما دام لم ينشئ أثناء تلك المدة ما يعتبر من الناحية القانونية قاطعا او موقفا للتقادم .

واهم أنواع خطابات الضمان مايلي :

*خطابات ضمان ابتدائية أو مؤقتة : ويحصل على هدا النوع من خطابات الضمان بغرض تقديمها مع العطاءات التي تقدم للمصالح الحكومية والهيئات الأخرى وهي تمثل 1%من قيمة تلك العمليات في أعمال المقاولات و 3%من قيمة العطاءات الأخرى وتشترط الجهة التي تعلن عن مناقصة ضرورة إرفاق العطاء المقدم بتامين نقدي لتضمن جدية العملية لدى المتقدمين بعطائهم إلى المناقصة المعلن عنها .

*خطابات ضمان نهائية :يطلب من الدين يرسى عليهم العطاءات تقديم خطابات ضمان يمثل المبلغ المبين بها 5%من قيمة العطاءات في حالة أعمال المقاولات و 10%من قيمة العطاءات الأخرى ودلك لتضمن تلك الهيئات حسب تنفيد العقود المبرمة بينها وبين هؤلاء وعدم الإخلال بشروط التعاقد وتسمى خطابات الضمان هده بخطابات الضمان النهائية.

*خطابات ضمان عن دفعات مقدمة :ويصدر هدا النوع من خطابات الضمان عندما يقبل المستفيد دفع مبالغ مقدما لتمكين العميل من تنفيد أي تمويل العملية التي تم بشأنها التعاقد بينها .

*خطابات ضمان ملاحية : وهده تصدر لصالح شركات الملاحة لتمكين المستوردين من استلام وارداتهم قبل تقديم مستندات الشحن الخاصة بها حيث أنه يحدث أحيانا أن تصل البضائع المستوردة قبل استلام هده المستندات .

وفي الواقع فان خطابات الضمان تصدر لصالح المقيمين في أي مكان .

ج/ الوظائف الحديثة:منها مايلي: [1]

*إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هيTrust Département.

*تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري ,ومما يجدر دكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هدا المجال يجب أن لا يتجاوزه.

*المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية ,وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لأجال قصيرة الى الإقراض لأجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

*وظيفة التوزيع Distribution:في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج او إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف ,ويتم دلك عادة بالطرق الائتمانية لا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هدا النشاط في ظل دلك النظام.

*وظيفة الإشراف والرقابة Supervision and Control:تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة في استخداماتها المناسبة مع متابعة هده الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض , وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها .

ثانيا: الأهداف والأهمية:

للبنوك التجارية أهداف وأهمية كبيرة نلخصها فيما يلي:

أ/الأهمية: للبنوك التجارية أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني نلخصها في النقاط التالية: [1]

[1] السنهوري محمد مصطفى "إدارة البنوك التجارية "مرجع سبق دكره ص75-76

*تحوي البنوك التجارية تقريبا ثلث3/1الاصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد.

*لاتزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدفع.

*لدى البنوك التجارية القدرة على توليد الأموال من الاحتياطات المتولدة من إيداعات الجمهور.

*تعد البنوك التجارية القناة الأساسية التي من خلالها تمرر الدولة سياستها النقدية .

*تعد البنوك التجارية هي قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي.

*يستطيع البنك التجاري تقديم خدمات مالية بشكل أفضل وأوسع من باقي المؤسسات المالية ,كما يستطيع أن يلبي كل من الخدمات الائتمانية والدفع والتوفير لكل من الأفراد والأعمال والحكومات.

ب/الأهداف:إن تنظيم وضبط عمليات ووظائف البنوك التجارية من شأنها تحقيق الأهداف التالية:

*هدف الربحية:يحاول البنك تعظيم أرباحه من خلال تعظيم إيراداته أو تدنية تكاليفه حيث تأخذ الإيرادات شكل الفوائد على القروض التي يمنحها للغير ,أو العوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف أنواعها أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات البنكية ,أما التكاليف فيتحمل البنك نوعين من التكاليف منها تكاليف تشغيلية وتكاليف تجارية ومالية.

*هدف السيولة:يقصد بالسيولة في البنك قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان .[2]

لدلك البنك يقوم بتوظيف أمواله في توليفة وتشكيلة متكاملة من الأصول المناسبة التي تجعل من قدرة البنك لمواجهة حركات السحب أمرا سهلا.

---

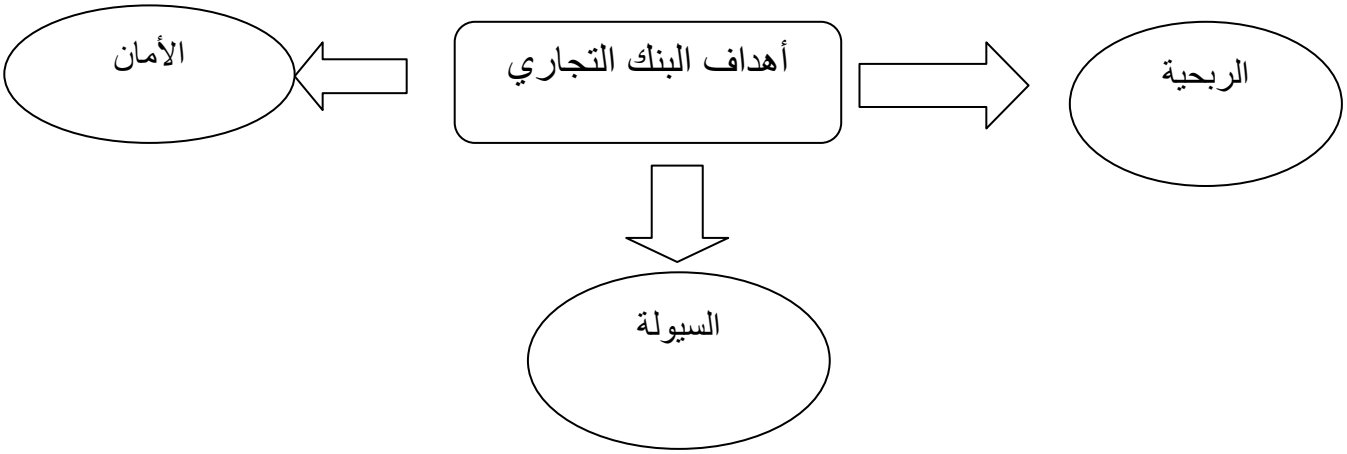
[1] منتدى المحاسب العربي" الإدارة المالية والمحاسبة محاسبة المنشآت المتخصصة"accdiscussion.com/acc7019.html

[2] عبد المعطي رضا رشيد ,محفوظ احمد جودة "إدارة الائتمان "دار وائل للنشر,الطبعة الأولى عمان الأردن 1999ص200

*هدف الأمان:لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد من قيمة رأسمالها ,ولهدا فان الخسائر من هدا النوع معناه أخد جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري ,ولهدا تسعى البنوك التجارية الى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال استقطاب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة. [1]

ولتحقيق هده الأهداف على البنوك التجارية تحقيق مبدأ الملائمة بين هده الأهداف وينعكس دلك من خلال الدور الفعال للإدارة البنكية.

شكل رقم 01:أهداف البنوك التجارية



المصدر:من إعداد الطالبتان

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية[2]

تنقسم البنوك التجارية الى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر الى البنوك ودلك على النحو التالي:

[1] حنفي عبد الغفار,أبو قحف عبد السلام"الإدارة الحديثة للبنوك التجارية "المكتب العربي الحديث دون طبعة الإسكندرية – مصر 1993ص99

[2] الصيرفي محمد عبد الفتاح "إدارة البنوك " دار المناهج للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان الأردن 2006ص,ص32-33-34-35

أولا:من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية :

*–البنوك التجارية العامة:ويقصد أنها تلك البنوك التي مركزها الرئيسي في العاصمة أو في احدى المدن الكبرى ,وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة و تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك ومنح الائتمان ومجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

*–البنوك التجارية المحلية :ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا ويقع المركز الرئيسي للبنك والفرع في هده المنطقة المحددة ,وتتميز هده البنوك بصغر الحجم ,كدلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس دلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها .

ثانيا:من حيث حجم النشاط:

*–بنوك الجملة :ويقصدأنها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمشات الكبرى .

*–بنوك التجزئة:وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء ,والمنشات الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب اكبر عدد منهم ,وتتميز هده البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمانية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للإفراد وبدلك فان التجزئة تسعى الى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثالثا:من حيث عدد الفروع:

*–البنوك ذات الفروع:وهي بنوك تتحد في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني لها ,لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك ,وبطبيعة الأمور غان المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.

ويتميز هدا النوع من البنوك بانه يعمل على النطاق الأهلي ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي وتميل هده البنوك الى التعامل في القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل)ودلك لتمويل ر أس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض وان كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل وكدلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة .

*–بنوك السلاسل:وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية ,وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا ,ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها كدلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها ولا يوجد هدا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

*–بنوك المجموعات :وهي تأخ ذ شكل شركة قابضة تدير مجم وعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي ,حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيد هده السياسات بشكل لامركزي وتأخذ هده البنوك طابعا احتكاريا ,ولقد انتشرت هده البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

*–البنوك الفردية :تقوم هده البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة راس المال ولدلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة ,وغير دلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها الى نقود بسرعة وبدون خسائر ,ومن أمثلتها مؤسسة الراجحي المصرفية بالمملكة العربية السعودية فهي عبارة عن بنك فردي وليس لهدا النوع من البنوك وجود في مصر مند تأميم البنوك في عام1960م.

*–البنوك المحلية :وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هده البنوك لقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها كدلك فهي تتعامل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

المطلب الرابع: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية

تعتبر موارد البنك التجاري التزامات اتجاه الغير أما استخداماته فتشير الى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري الموضحة في الشكل رقم 02فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري تفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة لتذر عائدا بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات .[1]

تتمثل موارد واستخدامات البنوك فيما يلي:[2]

أولا: مصادر التمويل

تختلف البنوك من حيث اعتمادها على مصادر التمويل ويمكن تقسيمها الى مايلي:

*-المصادر الداخلية :تظهر على شكل راس المال والاحتياطات القانونية لدى البنك المركزي أو الاحتياطات الخاصة إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من موارد البنك وتعتبر بمثابة توفير قدر من الأمان لأصحاب الودائع في وقت الأزمات.

*-المصادر الخارجية:وتنقسم بدورها إلى مايلي:

- الودائع:تمثل الجزء الأكبر من مصادر الأموال لدى البنوك سواء كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع ثابتة وودائع صندوق التوفير.

- الاقتراض من البنك المركزي :حيث تستطيع وقت الحاجة الماسة للنقود أو لمواجهة حالات السحب الشديد أو لأغراض خاصة أخرى .

- الاقتراض من الغير:سواء من البنوك الأخرى أو من المؤسسات المالية المختلفة المتخصصة بالتمويل .

[1] عبد الواحد غردة "ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية"مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية,نقود وتمويل ,قسم علوم اقتصادية ,كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2003-2004 ص 06

[2] البد يري حسين جميل"البنوك مدخل محاسبي وإداري"الوراق للنشر والتوزيع دون طبعة,عمان الاردن2003ص,ص:17-18

ثانيا: استخدامات الأموال

يقوم البنك التجاري بتوزيع الموارد كما يلي:

*-القروض و التسليف للعملاء .

*-استثمارات البنك سواء على شكل سندات حكومية أو أسهم وسندات الشركات التجارية والصناعية .

*-الأوراق التجارية المخصومة.

*-الأصول الثابتة سواء كانت المباني ,الآلات ,السيارات .....الخ.

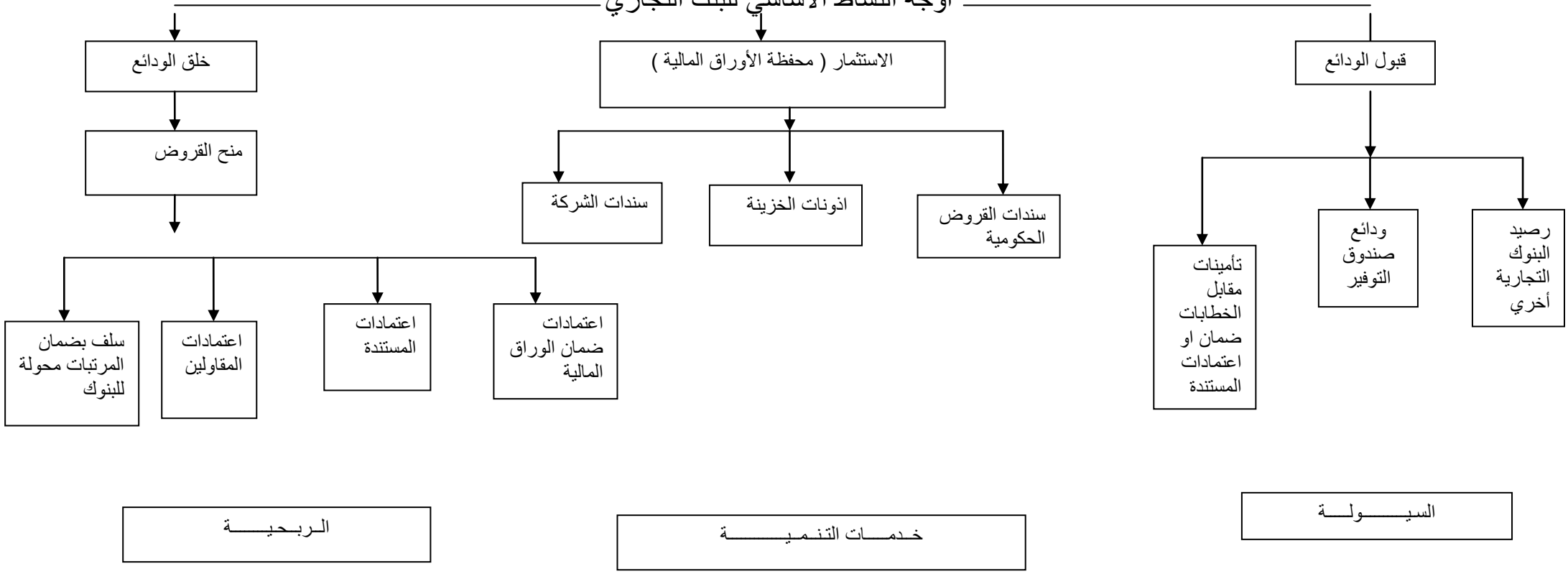
مما سبق يتضح لنا أن الودائع تكون الجانب الأكبر من موارد البنك لدلك فان البنوك عند توزيعها لمواردها على الأوجه المختلفة تأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسين هما:

*قدرة البنك على الوفاء بأية مبالغ تطلب منه نقدا من أصحاب الودائع التجارية لهدا يحتفظ البنك بنسبة معينو من ودائعه لدى البنك المركزي باسم احتياطي قانوني .

*عامل الربح يمكن للبنك من تحقيق إيداع كأن يدفع الفوائد من المبالغ المودعة وكدلك لتكوين الاحتياطات اللازمة وعلى دلك فان سياسة البنك الناجحة تقوم على توزيع واستخدام موارده المالية على مختلف أنواع الأصول بطريقة تحقق مبدأ السيولة ومبدأ تحقيق الربح.

شكل رقم02:النشاط الأساسي للبنك التجاري

شكل رقم 02. النشاط الأساسي للبنك التجاري



المصدر:عبد الغفار حنفي ,رسمية قري قاص"أسواق المال وتمويل المشروعات "الدار الجامعية ,دون طبعة,الإسكندرية ,مصر ,2005ص201.

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية

تعتبر البنوك التجارية العماد الأساسي لقيام الاقتصاديات الكبرى نظرا لأهميتها البالغة في ضخ الأموال وتحصيل الفوائد للخزينة العمومية، إلا أن البنوك تعمل كذلك على تنشيط الاقتصاد الوطني وخلق فرص الاستثمار وذلك من خلال منح القروض لمعامليها ومراقبتها حتى الحصول على فوائد مالية مستقبلا من جهة وتضمن نشاط الاقتصاد من جهة أخرى.

وعليه سيتم التطرق لمختلف مفاهيم القروض البنكية كما يلي:

المطلب الأول: تعريف القروض البنكية

تعد القروض التي تعطيها البنوك للزبائن من مؤسسات ورجال الأعمال للقيام بمشروعاتهم أحد الحلقات المهمة في النشاط الاقتصادي ويكون هذا الإقراض وفقا لضوابط محددة يطبقها الجهاز البنكي ويراقبها البنك المركزي، وتكون القاعدة هي الالتزام بسداد مستحقات هذه البنوك في مواعدها، غير أن التسيير الكفؤ يقضي تقديم القروض لمن يستطيع الوفاء.[1]

أولا:تعريف القرض:

***القرض اصطلاحا:** أصل كلمة قرض "crédit" جاءت من الكلمة اللاتينية " créditeur" المشتقة من الفعل اللاتيني "crédite" الذي يعني "croire" يعتقد.

***القرض لغة:** هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيأة المالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية والمقترض.[2]

[1]– عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، "إدارة الائتمان" دار وائل للنشر، الطبعة الأولى عمان (الأردن)، 1999، ص31.

[2]– إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مكتبة طريق العلم، دار غيدا للنشر والتوزيع، دون طبعة 2015، ص246.

نظرا للمكانة التي أصبح يحتلها القرض المصرفي في الميادين الاقتصادية المختلفة فقد ظهرت له عدة تعاريف وفيما يلي بعض منها:

*يعرف القرض على أنه: "مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال، فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه".[1]

*وعرف أيضا على أنه: "من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو (الدائن) يتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في المصرف ذاته (بمنح أموال) بضاعة أو نقود إلى شخص آخر وهو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض وهو الفائدة".[2]

*يعرف أيضا على أنه: "هو مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي، وأفراد المؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة، وذلك بمعدل محدد مسبقا".[3]

ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للقروض المصرفية وهي: تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم العمليات بمجموعة من الضمانات.[4]

فالقرض إذا ناتج عن التنسيق بين أربعة عناصر:

[1]– عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص31.

[2]– الطاهر أطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة ,الجزائر، 2005، ص5.

[3]– مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة العربية، دون طبعة مصر، 1985، ص213.

[4]– عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عماليتها وإدارتها، طبعة 2000، الدار الجامعية الإسكندرية، ص103.

*الثقة: منح القرض يعني منح الثقة، ويصل إليها البنك بعد دراسة ظروف المؤسسة طالبة للقرض المالية والمستقبلية، وفقا لعملية القرض نفسه.

*الزمن: إذ لا يوجد قرض بنكي إلا إذا كان هناك فاصل زمني قصير، متوسط أو طويل.

*المخاطرة: تعد المخاطرة محور مهم للبنك، فالبنك الذي يقدم القروض يتعرض حتما إلى خطر عدم السداد مهما كانت نوعية الضمانات ومهما عظمت أسباب الثقة فالمخاطرة في القروض البنكية هو احتمال وارد مهما كانت الظروف.

*وعد بالسداد: هو تعهد الشخص المستفيد بتسديد ما عليه من دين بعد انقضاء فترة المتفق عليها مسبقا بين البنك والمقرض.[1]

القرض = الزمن + الثقة + المخاطرة + وعد بالسداد

المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية وأهميتها للبنوك التجارية

أولا: خصائص القروض

يتميز القرض بالخصائص التالية:

*المبلغ: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنه القرض.

*المدة: هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عميله، ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف إلى ثلاثة أقسام:

أ – المدة القصيرة: تتراوح بين ثمانية عشر شهرا و سنتين حسب القانون الجزائري.

[1]– هاملي أسماء، القروض البنكية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، اقتصاد مالي ونقدي دفعة 2015–2016، ص14.

ب – المدة المتوسطة: تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وسبع سنوات.

ت – المدة الطويلة: تتراوح ما بين سبع سنوات على الأقل وعشرين سنة على الأكثر.[1]

*سعر الفائدة:

حيث يعرف على أنه أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر، وهو عائد الزمن عند الإقراض الأموال مقابل تفضيل السيولة.[2]

ثانيا: أهمية القروض

*تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.

*كما أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانية البنوك التجارية يشير دائما إلى أهمية الفوائد والعمولات كمصدر للإيرادات، والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير وتنظيم الأرباح، مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

*كما تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع).

*كما تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فقد تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحيانا على سلع الإنتاج ذاتها.

---

[1]– إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيدا للنشر والتوزيع، ، الطبعة الأولى، عمان2016– 1437هـ، ص247.

[2]– طاهر حيدر حيران، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية1991، ص61.

*كما تساعد القروض الوسطاء –تجار الجملة والتجزئة– في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل.

ويعني ذلك أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، من خلال خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.[1]

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية

إن للقروض أنواع مختلفة، ولكل نوع منها وظيفة وهدف معين، يحققان المطلوب من القروض بالطريقة الأنسب، وفيما يأتي أهم أنواع القروض:

أولا: من حيث الغرض

تنقسم القروض من حيث الغرض من استعمالها على نوعين هما:

***القروض الاستهلاكية:**

وهي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها استهلاكي كشراء سيارة أو معدات أخرى، إلا أن بعض البنوك لا تحبذ إعطاء مثل هذه القروض وذلك لأن قدرة الموظف على الدفع تتوقف على استمراره بالوظيفة، ولذلك فإن البنوك تطلب عادة سعر فائدة أعلى على القروض الاستهلاكية لأنها تتضمن درجة مخاطرة أعلى.

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص105.

***القروض الإنتاجية:**

هي تلك القروض التي يكون الغرض منها استخدامها إنتاجي أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء مواد خام أو شراء آلة لتدعيم الطاقة الإنتاجية للشركة، وتشجيع البنوك المركزية عادة البنوك التجارية على إعطاء القروض لأغراض إنتاجية لأن ذلك فيه دعم للاقتصاد الوطني.[1]

ثانيا: من حيث القطاعات الاقتصادية

تقسم إلى:

***القروض العقارية:**

تمنح القروض العقارية للأفراد والمشروعات لشراء أرض أو بناءها أو شراء مبنى، وتكون عادة مدة هذا النوع من القروض لفترة طويلة قد تصل لأكثر من (15) سنة، وعادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالمباني التجارية والسكنية التي أنشئت من تلك القروض.[2]

***القروض التجارية:**

وهي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة إلى المزارعين، والمنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وطابعهما موسمي وتفضل البنوك التجارية هذا النوع فيما عداه لملائمته لطبيعتها (أي تمثيل الودائع وخصوصا الودائع تحت الطلب لنسبة كبيرة من مواردها المالية) لذا تمثل القروض التجارية نسبة كبيرة من استثماراتها لأن معظم هذه القروض ينطبق عليها قاعدة السيولة الذاتية في الأجل القصير.[3]

---

[1]– عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، دون طبعة, عمان (الأردن)، 1999، ص106.

[2]– سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2012، ص63.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص115.

***القروض الصناعية:**

هي تلك القروض التي يطلبها الحرفيون والمصانع ويتم منحها لآجال متوسطة أو طويلة، وعادة تقوم المصارف الصناعية بتوفير هذا النوع من القروض لتحقيق الأهداف التي تخدم القطاع الصناعي.

***القروض الزراعية:**

هي مقدمة للمزارعين لشراء البذور والسمك والمعدات الزراعية وتكون لآجال قصيرة ومتوسطة.[1]

ثالثا: من حيث الضمان

تعتبر أهم أنواع القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها لتمويل عملياتهم التجارية القصيرة الأجل وهي:

***القروض غير المضمونة:**

فيما يخص هذا النوع من القروض، فإن المقترض يكتفي فيها بالوعد بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي ضمان عيني أو شخصي.

للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، وتمنح هذه القروض بعد التحقق من المركز المالي والائتماني للعميل، ومقدرته على الوفاء بالدفع في الوقت المحدد، وحسن سمعتهن وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.[2]

***القروض المضمونة:**

هي تلك التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

[1]– سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2012، ص63.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص117.

– قروض بضمان شخصي: تمنح القروض دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل أو السمعة الحسنة للشخص الطبيعي الاعتباري.[1]

– قروض بضمان عيني: وتشمل:

قروض بضمان بضائع: حيث يشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها.

قروض بضمان الأوراق المالية: وهنا يودع الزبون أوراق المالية لدى البنك كضمان للمدين.

قروض بتأمين كمبيالات: وهنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمر من أشخاص آخرين معروفين للبنك وتكون الكمبيالات مظهرة للبنك.

قروض بضمانات متنوعة: وهناك أنواع مختلفة من القروض تندرج تحت هذا النوع، مثل السلف بضمان المرتبات وكذلك اعتماد المقاولين عند التصدير.[2] والاستيراد.

رابعا: من حيث المدة أو الدورة

حسب هذا النوع يمكن أن نميز نوعين أساسيين للقروض هما:

***قروض الاستثمار:**

وهي تلك القروض الموجهة لتمويل الأصول الثابتة في المؤسسة، أو تمويل استثماراتها، الشيء الذي يتطلب تواجد هذه الأموال لمدة قد تكون طويلة تحت تصرف المؤسسة لكي تنسجم وطبيعة الأصول الممولة.

[1]– نفس المرجع، ص116.

[2]– عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة المبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة,الإسكندرية، مصر، ص143.

***قروض الاستغلال أو قروض قصيرة الأجل:**

هي تلك القروض الموجهة لتمويل الجانب الاستغلالي في المؤسسة والتي عادة ما تكون لمدة قصيرة لا تتجاوز سنتين أو بالأحرى تتراوح بين الشهر والسنتين كحد أقصى، وعادة ما يتم الوفاء في نهاية العملية المستهدف تمويلها، وهذا النوع من القروض له عدة صور منها:

- خصم الأوراق التجارية: هي تتمثل في تلك العملية التي يتم بموجبها دفع مبلغ الورقة التجارية لحاملها بعد خصم عمولة.
- اعتماد الصندوق: تسمى هكذا لأن الهدف منها تزويد صندوق العميل وتلبية احتياجاته الآتية بالسيولة، وهي تلك التي يقدم البنك بموجبها أو يتعهد بتقديم الأموال لمعامليه مقابل وعد بالوفاء في لموعد المحدد مع دفع فائدة ولهذا النوع من القروض عدة صور نذكر منها:

✓ تسهيلات الصندوق: هي تلك التسهيلات المصرفية التي تمنحها البنوك لمعامليها بغية إعطائهم مرونة أكبر في نشاطهم وأهم هذه التسهيلات:

- التوطين: أي توطين ورقة تجارية والتي تعنى تحديد اسم بنك، ورقم حساب يجري منه وفيه تسديد قيمتها.
- السحب على المكشوف: يعني المبلغ الذي يسمح لعميله بسحب بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري.

✓ الموسم المعتمد: هو تسليف على الحساب الجاري وقد يمتد إلى 09 أشهر وعادة ما يستخدم عندما تكون دورة النشاط (إنتاج، بيع) موسمية.

✓ بطاقة الائتمان: هي بطاقات شخصية تصدرها بنوك أو منشآت التمويل الدولية وتمنحها لأشخاص لديهم حسابات جارية مصرفية.[1]

[1]– أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات وتقنيات وتطبيقات، الطبعة الثانية، جامعة منتوري، قسنطينة، (الجزائر)، ص ,ص 43–46.

- ✓ قروض بالتوزيع: يلتزم بها البنك بدفع مبلغ معين من النقود للجهة التي يتعامل معها زبونه بدلا من هذا الأخير.
- ✓ الاعتمادات المستندة: هي مرتبطة بعمليات التجارة الخارجية تصدير واستيراد.[1]

المطلب الرابع: مراحل تقديم القروض البنكية

يعتمد البنك التجاري في منحه لقروض بنكية على جملة من المراحل لتقديم القرض حتى تستوفي جميع الشروط اللازمة لمنح القروض وسيتم التعرف على تلك المراحل فيما يلي:

أولا: الفحص الأولي لطلب القرض

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك وخاصة من حيث الغرض من القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، وتعتبر الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام وخاص.[2]

ثانيا: التحليل الائتماني للقروض

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي والتي يمكن أن يعكس أثرها على نشاط المنشأة.[3]

[1]– معهد الدراسات المصرفية، القروض المصرفية، نشرة توعية، الكويت، يونيو 2011، ص02.

[2]– معهد الدراسات المصرفية ومعايير منحها، العدد 11، نشرة توعية، الكويت، يونيو 2011، ص02.

[3]– محسن أحمد الخصيري، الائتمان المصرفي، مكتبة لأنجلو المصرية، ,دون طبعة,القاهرة، 1987، ص233.

ثالثا: التفاوض مع المقترض

يتم الاتفاق بين البنك والعميل حول مقدار القرض الذي يستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداد ومصادر السداد والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة من خلال عملية التفاوض[1].

رابعا: اتخاذ القرار

تنتهي عملية التفاوض إما بقبول العميل أو رفضه وفي حالة القبول يتم إعداد مذكرة الاقتراح الموافقة على طلب القرض التي تتضمن البيانات الأساسية على المؤسسة الطالبة للاقتراض ونوع القرض.

خامسا: صرف القرض

يشترط لبدأ استخدام القروض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك نقدية الضمانات المطلوبة واستيفاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.[2]

سادسا: متابعة القرض

تنص سياسة الإقراض على ضرورة متابعة القروض التي تقدمها، لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة وعدم سداد مستحقات البنك في المواعيد المحددة وعلى

[1]– العناني محمد صالح، عبد السلام عبد الفتاح، المؤسسات المالية للبورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، دون طبعة,مصر، 2000، ص281.

[2]– نفس المرجع، ص282.

الإطلاق، هذا وقد تنص السياسة على حد أقصى للتأخير الذي ينبغي أن تتخذ بعده إجراءات معينة تنص عليها السياسة بما تتضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منه.[1]

سابعا: تحصيل القرض

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد الفرص مرة أخرى.[2]

[1]– دراسي مسعود، غزاري عمر، دور البنوك في تمويل الاستثمارات، ملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات جامعة البلدية، ص362.

[2]– حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، دون طبعة,الإسكندرية، مصر، 1993، ص ص163، 164.

خلاصـــــــة الفصـــــــــل

من خلال ما تقدم في هذا الفصل إلى أن الجهاز البنكي وصل إلى درجة كبيرة من التطور ونتيجة تطور المعاملات المالية ، فأصبح من مكان لعرض النقود والطلب عليها إلى موجه الاقتصاد نحو التنمية ورغم تعدد البنوك وتخصصها إلا أنها تؤدي وظائف متكاملة ولا تستثني أي قطاع من القطاعات الاقتصادية.

وتعتمد البنوك في تمويلها على الودائع بدرجة كبيرة وإعادة استعمالها في منح القروض مما يجعلها داخل دائرة المحاضرة التي تحاول التقليل منها من خلال الضمانات المقدمة والمدروسة من قبل البنك والقروض باب من أبواب الحصول على الفوائد والأرباح وذلك ضمن سياسات ائتمانية مدروسة وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

السياسة الائتمانية وعلاقتها بالربحية المالية للبنك

الفصل الثاني: السياسة الائتمانية وعلاقتها بالربحية المالية للبنك

لاستمرارية البنك ومواكبته للتطورات العالمية في ميدان المال والبنوك,وجب على إدارة البنك وضع ورسم سياسة ائتمانية فعالة ومرنة مع المتغيرات الاقتصادية التي تحقق للبنك حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة له والمؤتمن عليها من قبل المودعين ,وهده السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك والتي تحقق أكبر عائد مالي للبنك وبأقل المخاطر التي يمكن أن تكون.

وعلى ضوء مسبق سنعالج من خلال هدا الفصل مبحثين :

المبحث الأول:مدخل إلى السياسة الائتمانية

المبحث الثاني :الربحية المالية للبنك

المبحث الأول: مدخل إلى السياسة الائتمانية

ان ضخامة حجم القروض في البنوك التجارية يقتضي وجود سياسة مكتوبة للإقراض تضمن سلامة الأموال المقترضة وتحقق عائد ملائم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض ,حيث يسترشد بها متخذو القرار عند الفصل في طلبات الاقتراض ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات وبعد اتخاذ قرارات بشأنها.

المطلب الأول:مفهوم السياسة الائتمانية ومحدداتها

للسياسة الائتمانية عدة تعار يف نذكر أهمها ولها محددات تشملها.

أولا:تعريف سياسة الإقراض

هناك تعاريف ندكر مايلي:

التعريف الأول:هي مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لكي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض ويسترشد بها متخذ القرارات عند البحث في طلبات الإقراض[1].

التعريف الثاني:هي عبارة عن اطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح القروض المختصة بما يحقق عدة أغراض ,كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ وتوفير المرونة الكافية.[2]

التعريف الثالث:يمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح القروض ومتابعتها .[2]

[1] الهندي منير ابراهيم"ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاد القرارات "جامعة طنطا طبعة03-2000- ص207

[2] حنفي عبد الغفار"الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"جامعة الإسكندرية دون طبعة-مصر-2003-2004-ص141

التعريف الرابع :تعرف بكونها الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد والأهداف التي تنضم عملية دراسة وإقرار منح ومتابعة التسهيلات الائتمانية ,وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفية وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها والشروط المتعين استيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات . [1]

ثانيا: محددات السياسة الائتمانية[2]

تتعامل السياسة الائتمانية مع مجموعة من العوامل والمتغيرات الظرفية مكانا وزمانا ومن ثم يجب أن تكون تلك السياسة مرحلية ومرنة ندكر منها مايلي:

*-السقوف الائتمانية crédit Cellini:من أهم الأبعاد الكمية التي تحد من النشاط الائتماني للبنك وتحدده أيضا حيث ان هناك سقف ائتماني للبنك والدي يجب عدم تجاوزه لتحقيق التوازن بين اعتبارات الأمان والاحتياطات النقدية التي تشكل نسبة السيولة العامة للبنك .

سقف ائتماني لكل نشاط لا يتعين تجاوزه ,وهناك سقف ائتماني لكل موقع جغرافي ولكل عميل يتوافق وقدراته وطاقته الائتمانية ويتناسب مع الغرض من التمويل مع مراعاة السقف المعمول للعميل أن يكون كافيا ومناسبا ومرنا لا يسبب عجزا في السداد.

*-القيمة السلفية للضمانات المقدمة من العميل الواحد Callait ateralvalue:من اهم جوانب السياسة الائتمانية للبنك في ظل توافر الشروط الائتمانية المحددة في هدا الضمان من ملكية العميل له وحقه في رهنه وبيعه ومن ثم تحدد مدى إمكانية البنك في السيطرة على هدا الضمان ,حجم الطلب على هدا الضمان ومرونته للوقوف على مدى تصريفه ومدى تأثر الضمان بالعوامل المناخية ومدة والتخزين وعوامل التصفية

[1] Roger hale-Crédite Analysais-New york-jonh wiley sons-2001-p37

[2] .الشواربي عبد الحميد محمد,الشواربي محمد عبد الحميد"إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية "منشأة المعارف -الإسكندرية -مصر -بدون طبعة -2002-ص.ص88-90

الذاتية ومدى تأثر الضمان بتغير أذواق المستهلكين واعتبارات التقادم الفني والتكنولوجي وأخيرا مدى تعارض الضمان او توافقه مع القرارات الحكومية ومع السياسة الائتمانية للبنك.

*-الأنشطة ذات الأولوية التي يرغب البنك في توجيه ائتمانه Activités:بعدا أخر من محددات السياسة الائتمانية للبنك حيث يقوم بتحديد الأنشطة الاقتصادية الهامة الأولى لمنح الائتمان لاعتبارات رفع ربحيتها وازدهار الطلب عليها ,او احتمالات تصاعد هذا الطلب مستقبلا كما يرتبط أيضا بتحديد الأنشطة المحظور التعامل معها لمخاطرها المرتفعة أو لركود الطلب عليها أو لتوسع البنك في إقراضها وبالتالي احتمال أن يكون هناك فائض ضخم في مخزون تلك الأنشطة وانعكاسات دلك على ارتفاع مخاطر عدم السداد والأضرار بالاقتصاد القومي.

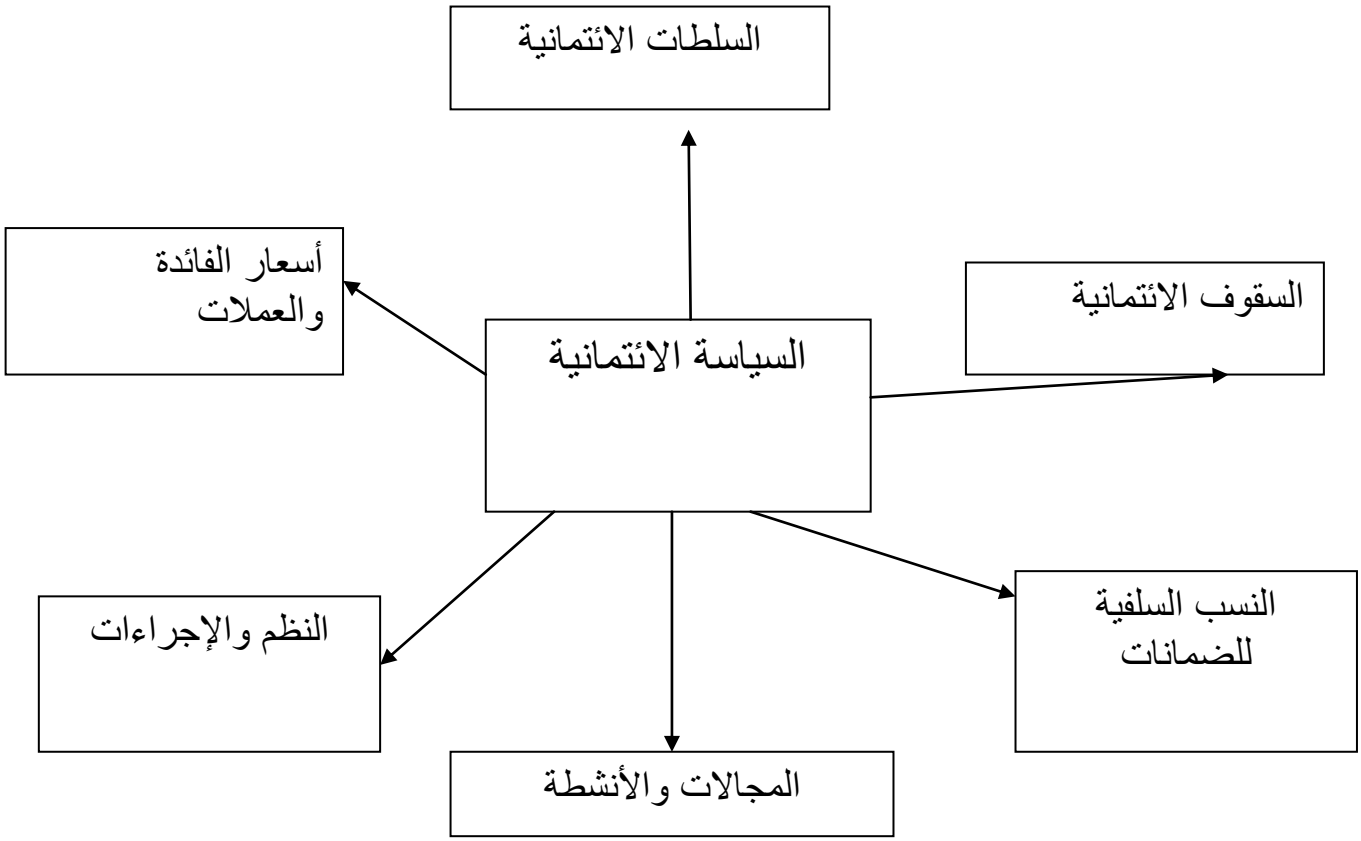
*-توصيف السلطات الائتمانية Crédit automutiles:تصنيفها في البنك تحقيقا للدقة والسرعة والملائمة والرشادة من خلال هيكل تنظيمي يوضح المستويات الإدارية العديدة التي يفوضها مجلس إدارة البنك باعتباره أعلى سلطة ائتمانية الى مدير فرع البنك المعني باعتباره أدنى سلطة ائتمانية بالبنك على أن يتم التفويض بالتدرج التنازلي في ظل اعتبارات مسؤولية الجهة التي أصدرت القرار الائتماني .

*-أسعار الفائدة والعمولات أي العوائد المصرفية Bank raturés:كأهم محددات السياسة الائتمانية للبنك والتي تتحكم فيها قرارات البنك المركزي بتحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة والحدود الدنيا والقصوى للعمولات المصرفية درجة حدة المنافسة القائمة في السوق المصرفي ودرجة المخاطر الائتمانية وفقا لكل عميل على حدة.

*-النظم والقواعد و الإجراءات Procédures:التي تمنح بموجبها التسهيلات الائتمانية للعملاء والتي تختلف من بنك لأخر وفقا لشخصية كل بنك من حيث قدرتها على التجديد والتطوير والتعديل لنظم البنك الداخلية وفقا لتجارب التشغيل وإعادة التقييم من عدمه.

ويمكن تمثيل هده المحددات كما يلي :

شكل رقم:03:محددات السياسة الائتمانية



المصدر:عبد المطلب عبد الحميد "البنوك الشاملة عملياته وإدارتها" الدار الجامعية – الإسكندرية – 2000–ص127

المطلب الثاني: الأهداف والأسس والعوامل المؤثرة فيها

السياسة الائتمانية في البنك التجاري لها أهداف وعناصر تقوم عليها نلخصها في الفروع الآتية:

أولا:أهداف السياسة الائتمانية[1]

لكل بنك سياسة ائتمانية التي يتم إقرارها من قبل الإدارة العليا للبنك والتي يجب أن تكون مرنة وغير جامدة ‘بحيث تبحث في العموميات ولا تدخل في التفاصيل المقيدة للحركة والعمل وتستهدف الى تحقيق عدة أغراض في مقدمتها :

*سلامة القروض التي يمنحها البنك .

*تنمية نشاط البنك بصورة مستمرة وتحقيق عائد مرضي.

*كفاية الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة .

*تقريب الاتجاهات المتباينة بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الاطار العام للسياسة ,

*إن وجود سياسة مكتوبة للإقراض المصرفي يعد دافعا للإدارة لتحديد أهداف البنك.

*تحديد سياسة الائتمان أسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رؤوس الأموال,

*تبعث عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ.

*توفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف دون الرجوع للمستويات العليا ووفقا للموقف طالما أنه داخل نطاق السلطة المفوضة اليهم.

ولكي تنجح السياسة الائتمانية لتحقيق الأهداف السابقة يستلزم أن تتوفر على العناصر الآتية:

*المرونة :وتعني القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية المؤثرة في النشاط البنكي .

*الشمول :بحيث تكون السياسة الائتمانية شاملة لكل أجزاء وأنواع القروض البنكية التي يقدمها البنك.

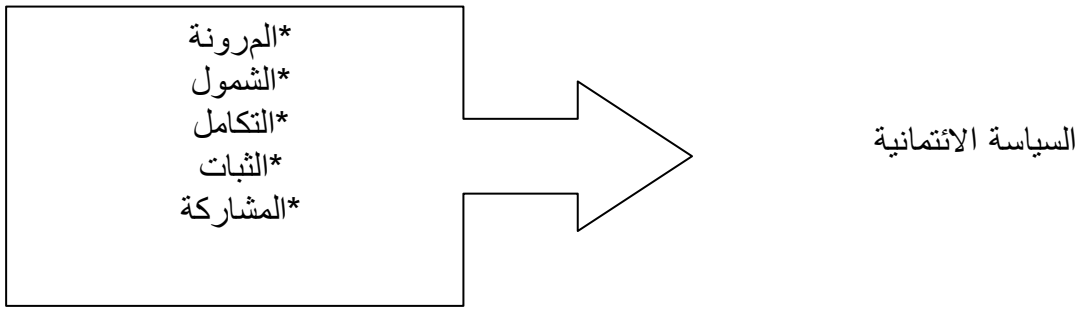
[1] عبد الواحد غردة نفس المرجع السابق ص47

*التكامل:أي يجب أن تتكامل السياسة الا ئتمانية مع السياسات الأخرى بالبنك ولا تتعارض معها حتى تحقق أهدافها بكفاءة.

*الثبات :بمعنى أن تظل السياسة الائتمانية ثابتة طالما أن الظروف التي وضعت خلاله لاتزال ثابتة ولا تتغير.

*المشاركة :وتعني مشاركة جميع العاملين في إدارة القروض في وضع السياسة الا ئتمانية لأنهم سيقومون بتطبيقها ,وادا لم يشاركوا في وضعها ستتحول الى عبئ مفروض عليهم مما يعوق نجاحها وتطبيقها بكفاءة

شكل رقم04:عناصر نجاح السياسة الائتمانية



المصدر: من إعداد الطالبتان

ثانيا:الأسس والعوامل المؤثرة فيها

أ: الأسس:

ان الوظيفة الأساسية للبنك هي تشغيل الأموال التي يحصل عليها من مصادره المختلفة بكفاءة من اجل تحقيق أهدافه الخاصة وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية لدلك فان سياسة الإقراض يجب ان تعتمد أساسا على مجموعة من الأسس والاعتبارات عند توظيف أموال نذكر منها مايلي:

*–الربحية :تسعى إدارة البنك لتحقيق الزيادة في ثروة البنك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لان المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي يحققها وتوزع هده الأرباح بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وأرباح معدة للتوزيع وتحقيق الأرباح يعني تكون إيرادات البنك من تكاليفه,والمصرف يسعى ان تكون كل عملية يقدمها تنطوي ع لى عائد إلا أن البنك عند تقديره لهدا العائد قد ينظر إلى المدى البعيد أي ان البنك يقدم تسهيلات للعميل أملا في تشجيعه على استخدام البنك في عمليات تعود عليه بالربح في المدى البعيد. [1]

*–السيولة :إن مقدار السيولة لأي مال تتوقف على سهولة تحويله الى نقود فكلما ازدادت هده السهولة ازدادت سيولته. [2]

*–الموائمة:أي خلق التوازن أو التوافق بين إجمالي التسهيلات للزبون الواحد و بين موارده المالية المستثمرة في نشاطه ونوعية هدا النشاط وكدلك الموائمة بين الغرض من القرض ونوع الضمان المقدم والموائمة بين أجال القرض وطبيعة وهيكل الودائع لدى البنك التجاري. [3]

*–الاعتبارات القانونية للضمان :على البنك دراسة الضمان المقدم ومعرفة ان كان مرهونا لدائنين آخرين مما يحمي البنك من قسمة الضمان عند الإفلاس.

*–التبادل:والدي يوجد بين القرض والضمان بمعنى انه لدى صرف القرض يتعين نقل الضمان الى البنك وفي حالة السداد يعاد نقل الضمان للزبون. [4]

[1] .بوشنافة أحمد–.روشام بن زيان محاضرات"سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر"المركز الجامعي بشار –الجزائر ص117.

[2] .بوشنافة –نفس المرجع السابق ص117

[3] محمد سويلم "إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية"الشركة العربية دون طبعة,1992–ص146

[4] محمد سويلم تفس المرجع السابق ص147

*-توزيع المخاطر الائتمانية :بمعنى ضرورة عدم تركيز الإقراض البنكي في قطاع واحد او في نشاط واحد بل تنويع المعاملات مع قطاعات مختلفة وزبائن مختلفين عند تقديم القروض.

7-الالتزام بالسياسة الائتمانية للبنك المركزي:ويتمثل في التنفيذ الدقيق لقوانين وقرارات البنك المركزي فيما يتعلق بتنظيم الإقراض كما ونوعا وسعرا وما يشجع الحاجات الائتمانية للأنشطة المختلفة[1].

ب:العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية : [2]

هناك مجموعة من العوامل المختلفة تؤثر في السياسة الائتمانية للمصاريف يمكن عرضها كما يلي:

*-رأس المال:يكون هدا الأخير حافزا بالنسبة للبنك حيث تزيد ثقته اتجاه عميله لأنه يضمن استرداد أمواله المقرضة مهما زادت مدتها ,ويستنتج البنك دلك من إجراء دراسة للميزانيات المقدمة من طرف العميل في ملف طلب القرض إذ كلما ارتفع مقداره زادت ثقة البنك وقابليته على تحمل جميع مخاطر الائتمان.

* -الربحية :في عملية الاقتراض يسعى البنك الى تحقيق اقصى ربح ممكن ولكي يتسنى له دلك عليه بانتهاج سياسة ائتمانية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية .

*-استقرار الودائع :فالبنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه يضطر الى اتباع سياسة مالية متحفظة لتغطية هده التغيرات.

*-منافسة بين البنوك:باختلاف البنوك وكثرتها تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد من العملاء مع إغرائهم بتسهيلات ومزايا تختلف من بنك لأخر.

*-السياسة النقدية العامة :البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى والتخفيف من حدة هده المنافسة المتخذة في حالة الركود الاقتصادي .

---

[1] الزبيدي حمزة محمود"إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"الوراق للنشر ,طبعة الأولى-الأردن --2002-ص197

[2] حنفي عبد الغفار ,قرياقص رسيمة"الاسواق والمؤسات المالية -بنوك تجارية -اسواق الاوراق المالية-شركات التامين - شركات الاستثمار "الدار الجامعية دون طبعة-مصر-2001-ص95

*–الظروف الاقتصادية العامة :تؤثر هده الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك اذ كلما كانت هده الظروف مستقرة كلما كانت حافزا أكبر للبنوك في إجراءات منح القروض والعكس في حالة التضخم .

*–حاجات المنطقة :قد يضطر البنك الى التساهل في قروضه حتى يسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق يكون دلك حافزا بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا .

*–قابلية موظفي المصرف:كلما زادت خبرتهم وقدرتهم وتطورت تقنياتهم المستخدمة في مجال تسيير البنوك كلما زاد حجم القروض وزاد معها عددالعملاء لانه باستخدام افضل التقنيات واحسنها تستطيع البنوك استقطاب اكبر عدد من المتعاملين في وقت قصير جدا.

ملاحظة: لدا ينبغي مراعات المنطقية في سياسة الاقراض للبنك والتي قد تختلف من بنك لاخر ,وتعكس حجم البنك ومكونات الاصول والخصوم وربحيته وراسماله والمخصصات الخاصة بالقروض المشكوك في تحصيلها وكفاءة العاملين في هده الادارة ومما لاشك فيه فان سمعة البنك والسوق الدي يخدمهوخصائصه لهما أثر في تحديددرجة المخاطر التي يتحملها البنك على عملية الاقراض.

المطلب الثالث:مرعاة الواقعية في سياسة الاقراض

ينبغي مراعاة الواقعية والمنطقية في سياسة الاقراض للبنك والتي قد تختلف من بنك لاخر وتعكس حجم البنك ومكونات الاصول والخصوم وربحيته وراس ماله والمخصصات الخاصة بالقروض المشكوك فيها أي في تحصيلها وكفاءة العاملين في هده الادارة[1].

ومما لاشك فيه فان سمعة البنك والسوق الدي يخدمه وخصائصه لهما الاثر في تحديددرجة المخاطر التي يتحملها البنك المترتبة على عملية الاقراض فبالرغم ان السياسة قد تختلف من بنك لاخرالى انه لايحدث اختلاف كبير بصدد الاجراءات والمعايير الخاصة بحجم الودائع لها تاثير مباشر على حجم محفظة

[1] حنفي عبد الغفار"ادارة المصارف"الدار الجامعية الجديدة للنشر ,دون طبعة–الاسكندرية –مصر–2002–ص234

الاستثمار في بند القروض يجب الاخد بالحسبان ايضا نسبة راس المال والاصول الخطرة وكدلك الخسائر المترتبة على منح الائتمان في تحديدالحدالاقصى للمخاطر.

وبصفة عامة فان البنك الدي يحقق ارباح اكبر في الماضي او الحاضر ويتوقع استمرار دلك في المستقبل فانه يمكنه تحمل مخاطر الاقراض فادا كانت المخاطر المترتبة على عملبة منح الائتمان لعميل معين داخل نطاق الحدود المقررة للمخاطر فانه يمكنه اعطاء العميل الحد الاقصى للائتمان وعلى ان توضع حدود قصوى للائتمان الممنوح لعميل واحد,ومراعاة وجود قدرة من المرونة .

ولكن مثل هده التجاوزات عن الحدودالقصوى المرسومة هي من اختصاص الادارة العليا فيما يتعلق بمنطقة الاختصاص للبنك "السوق الدي يخدمه"فقد تتحدد هده المنطقة بحي معين داخل المدينة او اكثر او يمتدنشاط البنك الى المستوى القومي او الدولي لدلك نجد ان الخصائص الاقتصادية للسوق الدي يخدمه البنك لها تاثير على مكونات محفظة الاقراض من حيث النوع واجل الاستحقاق وجدولة سداد القروض مع عدم اغفالمدى توافر العاملين الاكفاء في ادلرة الائتمان بالبنك لان الاتصال المباشر بالعملاء ومتابعة نشاطهم والتاكد من استخدام القروض وفقا للاغراض المحددة هي من الامورالضرورية لتقليل المخاطر المترتبة على منح الائتمان. [1]

[1] مدحت صادق "ادوات وتقنيات مصرفية"دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع,دون طبعة–القاهرة–2001–ص255

المطلب الرابع: ادارة القروض المتعثرةفي البنك

ترتبط عمليات الاقراض بوجود فارق زمني بين منح القروض وتسديدها ولكونها عمليات مستقبلية هدا الامر يجعلها ترتبط بعنصر المخاطرة التي قد تصل الى درجة عدم تحصيل الدين فيدخل ضمن القروض المتعثرة ودلك حتى لومنحت على اسس مصرفية سليمة .

أولا:تعثر القروض المصرفية

القروض البنكية تكون في ثلاث(03)صور[1] ,ديون عادية وديون متعثرة وديون معدومة ,وهي الديون التي استنفد البنك بشأنها كافة وسائل المطالبة فضلا عن كافة الاجراءات القانونية الممكنة وتعدر عليه استردادها ولكنه يظل يتابع المدينين فيها لاستردادها في حالة ظهور أي اموال.

اولا: تعريف تعثر القروض:تعثر القروض او ما يعرف ايضا بالديون المتعثرة والتي يعني وجود جزء من القروض الممنوحة من طرف البنك لم تسترجع في اجال استحقاقها ,وبالتالي فهي اصبحت في وضع ديون مشكوك فيها .[2]

والدين المتعثر يعرف ايضا بانه دلك الدين الدي تتعرض شروط سداده بين البنك والزبون الى مخالفات اساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل اقساط وفوائد القرض مما يمكن معه القول بان هناك احتمالات قوية لعدم سداده ولو جزئيا.

ويشكل حجم القروض المتعثرة بالبنك مؤشرا هاما عن عدم سلامة قرار الاقراض في البنك ويؤثر بشكل كبير ومباشر على تخفيض ارباح البنك .

[1] عبد المطلب عبد الحميد "الديون المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية"الدار الجامعية ,دون طبعة–مصر–2009–ص22

[2] رحيم حسين "الاقتصاد المصرفي "دار بهاء الدين طبعة اولى–الجزائر –2008–ص268

ثانيا: اسباب تعثر القروض المتعثرة

ترجع ظاهرة القروض المتعثرة الى اسباب تتعلق بالبنك واخرى بالزبون واخرى بالظروف الاقتصادية وحتى الطبيعية للدولة وقد يؤدي الى تعثر القروض كلها اوبعضها للاسباب التالية:

أ-اسباب تخص الزبون المقترض:ندكر منها مايلي

*سوء الادارة وغياب او ضعف نظام الرقابة .

*غياب الهدف من المشروع وعدم دراسة الجدوى لدرجة من الدقة والجدية .

*هروب بعض الزبائن للخارج بدون سداد القروض.

*التوسع في الاقراض البنكي بما لايتناسب وحجم المؤسسة.

*استخدام القرض البنكي غي نشاط اخر غير مخصص له.

*تقدير الزبون الخاطئ للاسواق وعدم تقدير المنافسة بشكل كاف.

ب-اسباب تخص البنك:منها مايلي

*ضعف او تهاون في دراسة طلبات القروض مع غياب او ضعف في متابعة القروض الممنوحة.

*ضعف الكوادر ونقص الخبرات .

*استخدام سياسة اقراضية غير مرنة او غير جدية.

*تغليب جانب الربح على جانب المخاطرة وعدم تقدير المخاطرة المرتبطة بالقرض بصفة دقيقة.

*سوء تقدير قيمة الضمانات المطلوبة والمقدمة من قبل الزبون .

*تركيز القروض على بعض الانشطة او بعض المناطق او بعض الزبائن (عدم التنويع).

*عدم استعلام الدقيق عن الزبون وضعف نظام المعلومات لدى البنك.

*منح القروض البنكية لاعتبارات سخصية .

ج–اسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية والسياسية والطبيعية للدولة:ندكر منها مايلي :

*عدم الاستقرارالسياسي .

*الحالة الاقتصادية من تخم وكساد.

*التغيرات الطارئة في التشريعات والقوانين .

*ضعف نظام الاشراف المركزي أي قلة حرص البنك المركزي على اداء دوره كبنك البنوك يسهر على تطبيق القواعد والقوانين والتنظيمات المصرفية لا سيما ما يتعلق منها بقواعد الحدر.

*القروض الموجهة او المدارة ,ونجد دلك في بلدان يغلب عليها الطابع الاداري للاقتصاد ,وتهيمن فيها البنوك العمومية حيث تتدخل الحكومة في قرارات الاقراض الخاصة بالبنوك وفي سياستها الاقراضية .

تعد هده الاسباب غير مستبعدة الحدوث لدا تعمل البنوك على وضع اجراءات لمتابعة القروض الممنوحة لمحاولة الحد او التقليل من تفاقم ظاهرة القروض المنعثرة .

ثالثا:الاثار الاقتصادية للقروض المتعثرة

تضر الديون المتعثرة بالاقتصاد فهي تؤثر سلبا على جو الاستثمار في الدولة وبشكل خاص على البنوك وعلى المؤسسات القترضة والراغبة في الاقتراض ,اد يؤدي زيادة حجم القروض المتعثرة لدى البنك الى تغيير سياسته المتبعة في منح القروض من مرنة الى أقل مرونة فهو يفرض شروطا اضافية وضمانات أكثر من المؤسسات التي ترغب في الاقتراض من البنك .

وتتمثل بعض هده الاثار فيما يلي: [1]

أ–أثر الديون المتعثرة على البنك:ومن ضمن هده الاثار مايلي:

*تجميد جانب هام من اموال البنك في قروض لاتدر اية عوائد.

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق دكره ص84

*تخوف المودعين من ايداع اموالهم لدى احد البنوك الدي تتضمن محفظته قروضا متعثرة وكدلك اتعدام الثقة ,وقد يترتب على هده الحالة تزايد حركة السحب من ودائع البنك.

*يؤثر سلبا على حجم السيولة للبنك ‘فكلما زاد حجم القروض المتعثرة في ظل ثبات معدل الودائع او انخفاضه وزيادة حركة السحب من الودائع كلما انخفض حجم السيولة لدى البنك .

*تؤدي كدلك الى تعريض البنك المقدم لهده القرروض الى خسائر كبيرة وتشمل هده الخسائر جانبين احدهما مادي والثاني معنوي فالاول يتمثل في تقليل الربحية وانخفاض البنك على التوسع والانتشار وتغطية تكاليفه ‘اما الاخر فهو اهتزاز الثقة في البنك تحتاج معالجة القروض المتعثرة الى كفاءة ادارية واشرافية وتنفيدية مؤهلة ومدربة ولديها خبرة والمعرفة والدراية وهي تتطلب جهدا ووقتا ونكلفة عالية .

ب–أثر الديون المتعثرة على المؤسسة المقترضة:[1]نلخصها فيما يلي:

*تؤثر الديون المتعثرة سلبا على مستوى الانتاجية التي تعاني من ارتفاع حجم الديون المتعثرة من قبل البنوك ينبع هدا الاثر من انخفاض قدرة المؤسسة الانتاجية وارتفاع تكاليف الانتاج ويتواكب دلك مع تخفيض حجم الانتاج لصعوبة حصول المؤسسة على المواد الخام والوسائل اللازمة للعملية الانتاجية.

*انخفاض ربحية المؤسسة مما يؤدي الى انخفاض ارباح العاملين مما يدفع بعض العمال الماهرين يترك اعمالهم والاتجاه الى شركات منافسة.

*محدودية قدرة المؤسسة على تسويق منتجاتها لعدم توفر الامكانيات اللازمة لاستخدام الاسس العملية الحديثة للدعاية والاعلان عن منتجاتها.

*دخول المؤسسة في منازعات قضائية تزيد من تكاليف ومصاريف المؤسسة من اجور محاميين وتعويضات عن الديون المتأخرة .

ومنه فان القروض المتعثرة لها تأثير سلبي على الاقتصاد وعلى البنك بصفة خاصة لدا تعمل البنوك جاهدة لمحاولة تفادي ومعالجة هدا النوع من القروض.[1]

رابعا :معالجة التعثر المصرفي[2]

لمعالجة هدا التعثر الدي يتعرض له البنك ندكر بعض النقاط التالية :

*تعزيز دور البنك المركزي في تدارة عمليات التفتيش والرقابة على أعمال البنوك من خلال استخدام طرق ووسائل معاصرة ,بالاضافة الى استخدام ادوات السياسة النقدية والتشريعات فيما يتعلق بادارة الاحتياطي القانوني للبنوك ومتابعة وتقييم ادارة السيولة في البنوك .

*الحرص على تكوين ادارات مصرفية محترفة تبتعد عن القرارات المتسرعة ودات المخاطر المرتفعة .

*اعتماد تصنيف دقيق للموجودات وادارتها بكفاءة عالية وبدرجات محددة من المخاطر وتعزيزرؤوس اموال البنوك وزيادتها .

*تطوير البيئة التشريعية ومناخ عمل البنوك .

*منح دورا فاعلا لمؤسسة ضمان الودائع المصرفية لتوليد الثقة لدى الجمهور بالنظام المصرفي وقدرته في امتصاص الازمات والحفاظ على الاستقرارالنقدي في البلد.

*العمل على تطبيق المعايير المصرفية السليمة في تقييم السيولة للبنوك.

[1] عبد المطلب عبد الحميد نفس المرجع السابق ص108

[2] ال شبيب دريد كامل "ادارة البنوك المعاصرة"دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة –طبعة اولى ,عمان الاردن – 2012–ص275

*متابعة الخلل في السياسات الائتمانية وتحليل عدم كفاءة الموائمة بين مصادر الاموال واستخدامها الدي قد يلعب دورا في التأقير على السيولة وظهور التعثر المصرفي .

*تطوير نظام الرقابة والتدقيق الداخلي بالتركيز على التدقيق بالمخاطر وزيادة فاعلية ودور المدقق الخارجي.

المبحث الثاني: الربحية المالية للبنوك

تعتبر الربحية من أسمى الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها كونها الركيزة الأساسية والحافز الأكبر الذي يدفعها للاستمرار والتطور والعمل على التوسع والتغلغل داخل الاقتصاد الوطني، وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على ربحية البنوك التجارية نظريا.

المطلب الأول: ربحية البنوك بين الماهية والأهداف

إن تحقيق البنوك التجارية للربحية يحفز رجال الأعمال على اقتراض من البنوك وتحمل المخاطر، حيث أن الربحية تسمح بالتطوير والتوسيع في الخدمات المصرفية، كما أن الربحية تعتبر مؤشرا لأداء البنك التجاري، فهي تمثل صافي نتاج عدد كبير من السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة البنك التجاري.[1]

أولا:ماهية ربحية البنوك التجارية:

رغم تعدد التأويلات التي منحت لربحية البنوك التجارية إلا أنها في مجملها تصب في نفس المفهوم رغم اختلاف الجهات التي تطرقت لها:

أ -تعريف الربحية:

وضعت تعاريف عديدة للربحية يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

[1]– محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق المالية، دار المريخ للنشر، طبعة ثانية,القاهرة، ص276.

*تعرف على أنها: "زيادة الإيرادات عن التكاليف، أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم".[1]

*يمكن تعريف على أنها: "تعكس مدى قدرة البنك على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه".[2]

* كما تعرف أيضا: "هي قدرة البنك على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال، باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة.[3]

* ومن أجل تطبيق هذا المفهوم الاقتصادي لا بد من تقييم الأصول والخصوم في بداية ونهاية المدة، ويعتبر فارق التقييم بين صافي الأصول والخصوم ربحا أو خسارة.[4]

[1]– إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ,دون طبعة بيروت، 1976، ص67.

[2]– نفسه، ص67.

[3]– سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون، الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص265.

[4]– هاني أحمد محمد دبيك، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات ...بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص18.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الربحية تعتبر من بين الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك لتحقيقها وهي مؤشر ومقياس لمدى قدرة البنك المالية على استخدام مواردها بصورها كفئة تضمن لها تحقيق ضرائب خلال فترة معينة [1]، وبذلك تعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها المتمثل في الربحية من خلال قرارين هما:

- **قرار الاستثمار:**

هو مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الوصول بطريقة التوازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات .

- **قرار التمويل:**

هو القرار المتعلق بكيفية إظهار المصادر التي يستمر الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك التجارية، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق المساهمين والديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.[2]

[1]– محمد بشير إبراهيم الزعبي، استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء، دراسة تطبيقية، مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية، جامعة سان كانس، العراق، 2010–2011، ص62.

[2]– شروفي زين الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية –دراسة تطبيقية على حالة البوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة (2005–2011)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية،

ثانيا:أهداف الربحية:

تهدف البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق الأرباح حتى تضمن بقائها واستمراراها، وذلك لا يتأتى إلا من خلال التسيير الفعال وتهيئة الظروف الملائمة، ومن أهداف الربحية ما يلي:

*قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.

*تأمين تشغيل وتطوير البنك عن طريق إنماء الموارد المتاحة.

*تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات.

*ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة.[1]

ثالثا: أهمية الربحية:

تكمن أهمية الربحية في البنك التجاري في عدة منافع منها:

*الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك، فهناك مخاطر كبيرة ومتعددة منها: مخاطر الائتمان، الاستثمار، مخاطر السرقة والإفلاس ومخاطر سعر الفائدة...إلخ.

[1]– سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع، دون طبعة,الرياض، 2000، ص59.

*الأرباح ضرورية لملاك المشروع، حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم في المؤسسات البنكية والشركات.

*الأرباح الضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل، وذلك على ثلاثة وجوه:

- إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة وهو أحد وسائل التمويل الذاتي.
- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتئاب في البنك عند زيادة رأسمالهم.
- إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقة البنك الذي يساهم فيه.
- تقييم الأرباح المجهودات التي بذلت بصفة عامة، حيث يمك القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.
- تحقيق البنوك الأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنك، والمستثمرين المرتقبين.
- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.[1]

المطلب الثاني: مصادر الربحية في البنوك

رأينا أن على إدارة البنك التجاري أن تختار أوجه استثماراتها بحيث تحتفظ لنفسها بدرجة من الأمان تقيما التعرض للأزمات الطارئة، وتحقق لها في نفس الوقت قدرا معقولا من الأرباح، فالنقدية التي يحتفظ بها البنك في خزينته هي أصول سائلة بطبيعتها ولكنها في نفس الوقت أصول غير منتجة لا تدر ربحا، رغم أنها أكثر أوجه الاستخدام أمانا، أما القروض قصيرة الأجل فهي لا تتمتع بنفس القدر السابق من سيولة

[1]– باسل جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة 2006، ص85.

ولكن تحقق عائدا لا بأس به للبنك، وأذون الخزينة كذلك إلى أن نصل للاستثمارات في المشروعات في شكل أسهم أو سندات فنجدها أقل سيولة ومع ذلك تكون أكثرها ربحية، وعليه فإن وفي نفس الوقت الذي ينبغي على البنك التجاري أن يحتفظ فيه بالأموال اللازمة لمقابلة التزاماته اتجاه عملائه أصحاب الودائع، فإن عليه أن يعمل على تحقيق قدر معقول من الربحية.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك

تتمثل بيئة البنوك التجارية في المجال المحيط بها، والمجتمع الذي تعمل فيه والذي تتعامل معه، حيث تعرف البيئة المصرفية Environnement "كافة الكيانات أو المتغيرات المحيطة بالبنك، والذي يحتمل أن تؤثر على أدائه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يخضع نسبيا لسيطرته "تتمثل هذه المتغيرات والكيانات في العوامل الداخلية وأخرى خارجية.[2]

أولا:العوامل الخارجية:

تتعرض البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها عديد من العوامل الخارجية التي تتمثل فيما يلي:

أ: معدل الفائدة:

تزداد ربحية البنوك التجارية كلما زادت معدلات الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون معدلات الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش معدل الفائدة، وتؤدي معدلات

[1]– عاطف جابر طه، إدارة البنوك، منهج وصفي تحليلي، ص ص153–154.

[2]– طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنيت، دار الفكر الجامعي، دون طبعة,الإسكندرية، 2007 ص105.

الفائدة دورا فعالا في التأثير في استثمارات البنوك، وإن معظم الإيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.[1]

ب: السياسة النقدية

تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة أصولها وخصومها، وبالتالي فإن ذلك يكون له تأثير على ربحيتها وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية، سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها البنك المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي.[2]

ج: القيود والضوابط الرقابية

يتأثر أداء البنوك التجارية بشكل عام بدرجة كبيرة بالقيود والضوابط الرقابية التي تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي، وذلك بغرض المحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين و المساهمين.[3]

ت: المنافسة

تؤثر المنافسة الموجودة ما بين البنوك التجارية على ربحيتها، حيث ينعكس ذلك في محدودية الموارد المالية المتاحة لها بفضل المنافسة، تضطر هذه البنوك إلى رفع معدلات الفائدة على الودائع للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤثر سلبا على هامش الفائدة وبالتالي انخفاض ربحية البنوك التجارية.

[1]– علي محمود محمد، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية –دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 30، العدد1، 2014، ص ص543–544.

[2]– باسل جبر حسن أبو زعتر، ص 98.

[3]– طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنيت، دار الفكر الجامعي، ص120.

ثانيا:العوامل الداخلية:

تتأثر ربحية البنوك التجارية بمجموعة من العوامل الداخلية، تتمثل هذه العوامل في:

أ: هيكل الودائع

تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، في سبيل تحقيق ربحية أكبر في الوقت نفسه، وتؤثر تكلفة الودائع أيضا في ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل الحصول على الأموال.

ب: توظيف الموارد

توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الأصول تزداد ربحية البنك التجاري، كما أن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك خاصة الدخل المتولد من القروض، على عكس توضيفات البنك في الأصول الثابتة تكون محدودة لأنه غير مدرة للدخل.[1]

ج: أرباح أو خسائر الأوراق المالية وأرباح أو خسائر القرض

تؤثر الأرباح الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أسعار الأوراق المالية في السوق إيجابا على ربحية البنوك التجارية، أما الخسائر الرأسمالية تؤثر سلبا على ربحيتها.

[1]– علي محمود محمد، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية –دراسة حالة مصرف سورية والمهجر (ش.م.م)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 3، العدد 1، 2011، ص ص543–544.

ت: عمر البنك

إن زيادة عمر البنك تلعب دورا كبيرا في التأثير على ربحيته، فالجمهور يطمئن للبنوك ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بأن هذه البنوك قادرة على البقاء والاستمرار، كما أن إدارتها لديها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية.[1]

د: حجم البنك وإدارته

يقاس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه البنك من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، حيث أن زيادة حجم موجودات البنوك التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، ومها زيادة ربحيتها، كما تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى قدرة إدارة هذه البنوك على الموازنة بين الأرباح والمخاطرة، وقدرتها على تخفيض التكاليف وزيادة الإرادات من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.[2]

ح: حجم الأصول السائلة

إن زيادة السيولة بالبنك يعتبر التهديد لأعماله، إذ يعني التضحية والضياع لأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف الأموال السائلة الزائدة عن متطلبات السيولة، بل وأكثر من ذلك، قد يتحمل البنك فوائد لهذه الأموال بالرغم من عدم توظيفها.[3]

---

[1]– باسل جبر حسن أبو زعتر، ص105.

[2]– باسل جبر حسن أبو زعتر، ص 101–102.

[3]– بو يوسف فوزية، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية –دراسة مقارنة بين البنك الخاص Société général والبنك العام CNEP، رسالة ماجستير، منشورة كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008–2009، ص88.

المطلب الرابع: طرق وآليات تقييم الربحية المالية للبنك

أولا:مؤشرات الربحية Profitabilité Indications:

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة المصرف التجاري على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة [1]، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار المصارف التجارية وتوسعها، من خلال الدور الرائد والأساس للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للمصرف مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع المصرف التجاري.

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة هي:

*نسبة هامش الربح = (هامش الربح /إجمالي الموجودات)*100٪

إذ أن: هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة.

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد Net Intéressât Margine التي حققتها الموجودات للمصرف، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات Assents على توليد أرباح أو هامش ربح للمصرف التجاري، وبالعكس.

*معدل العائد على حق الملكية = (صافي الأرباح بعد الضرائب / حق الملكية) *100٪

[1]– فايق جبر النجار، قياس كفاءة الأداء للمؤسسات المالية المصرفية الإسلامية، مجلة البنوك في الأردن، جمعية البنوك في الأردن، العدد الأول، المجلد الخامس والعشرون، عمان، 2006، ص39.

يعدل هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، ويعمل المصرف التجاري دائما على زيادته بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها مساهمو المصرف، ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية Equité في صافي الأرباح (العائد) Return التي حققها المصرف.

*معدل العائد على إجمالي الموجودات= (صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الموجودات) *100٪

يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإرادية.

*نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات = (صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الإيرادات) *100٪

تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها المصرف التجاري بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.

*نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية = (صافي الإيرادات التشغيلية / إجمالي الموجودات) *100٪

إذ أن: صافي الإيرادات التشغيلية = الإيرادات التشغيلية – المصروفات التشغيلية.

تقيس هذه النسبة إمكانية الموجودات على تحقيق إيرادات للمصرف التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات التشغيلية.

- نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح = (الأرباح الموزعة على المساهمين / صافي الربح بعد الضرائب) *100٪

توضح هذه النسبة حجم العوائد التي يحصل عليها المساهمون من صافي الأرباح السنوية للمصرف التجاري، وبذلك تكون هذه النسبة مدار اهتمام كبير من المساهمين.

*معدل العائد على الودائع = (صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الودائع) x100٪

يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة المصرف على توليد الأرباح من الودائع Déposait التي استطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للمصرف التجاري بعد دفع الضرائب.

*معدل العائد للسهم = (صافي الأرباح بعد الضرائب / عدد الأسهم) x*100٪

يوضح هذا المعدل نصيب السهم الواحد Share من رأس مال المصرف التجاري من صافي الربح بعد الضرائب، سواء في صورة توزيعات نقدية على المساهمين، أو في صورة تكوين احتياطات وأرباح غير موزعة.

*معدل التوزيعات النقدية للسهم = (التوزيعات النقدية على المساهمين / عدد الأسهم) x100٪

يبين هذا المعدل نصيب كل سهم من أسهم رأس مال المصرف التجاري من الأرباح الموزعة نقدا على المساهمين، وزيادة هذا المعدل تعني زيادة العوائد التي يحصل أصحاب الأسهم وبالعكس.

*نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات) x100٪

يعبر هذا المعدل على قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تحقيق المصرف لقدر كبير من الإيرادات في ظل ما متوفر لديه من موجودات.

*معدل الأرباح القابلة للتوزيع على إجمالي الموجودات = (الأرباح القابلة للتوزيع / إجمالي الموجودات) ٪100x

يوضح هذا المعدل ربحية كل وحدة من موجودات المصرف من الأرباح القابلة للتوزيع، الذي يمثل صافي الربح بعد استقطاع التكاليف والضرائب الداخلية كافة.

*معدل العائد على رأس المال المدفوع = (صافي الربح بعد الضرائب / رأس المال المدفوع) ٪100x

يبين هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات رأس المال المدفوع من الأرباح المتحققة بعد دفع الضرائب، ومقارنة هذا المعدل مع المدد الزمنية المختلفة يعطي مؤشرا لقياس التطور في العائد على رأس المال المدفوع.

*معدل العائد على الموارد = (صافي الأرباح بعد الضرائب /(إجمالي الودائع + حق الملكية)) ٪100x

إن هذا المعدل يبين نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء أكانت ذاتية أم خارجية، من صافي الربح المتحقق، وبذلك فإن هذا المعدل يبين كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له.

*نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة = (الفوائد المكتسبة / الفوائد المستحقة) ٪100x

يبين هذا المؤشر نسبة الفوائد المكتسبة نتيجة لعمل المصرف التجاري في منح القروض إلى الفوائد المستحقة على القروض التي حصل عليها المصرف من الآخرين، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على تحقيق إيرادات أكبر للمصرف التجاري.

*نسبة ربحية العامل بالمصرف = (صافي الأرباح بعد الضرائب / عدد العاملين الدائمين) ٪100x

يوضح هذا المؤشر ربحية العامل الواحد في المصرف التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني كفاءة عنصر العمل في تحقيق الأرباح، وهذا المؤشر يفيد عند التفكير في تعيين عمالة جديدة، إذ يتعين التأكد من زيادة ربحية العامل الجديد.

خلاصـة الفصـل

نستنتج من خلال ما تقدم أن السياسة الائتمانية لها أهمية كبرى في الاقتصاد المصرفي لكونها لا تنفصل عن مفهوم الاختيار والمفاضلة الذي يمكن من العقلنة في التصرف وتجنب الأخطار، كما أنها ترتبط بالتدابير التنظيمية للسلطة العمومية التي توجه بشكل أو بآخر السياسة الاقتصادية.

وبذلك هي تسهم في رفع الربحية المالية للبنك التي تعتبر من أهم مؤشرات وأبرز عوامل الثقة والاطمئنان للمشاركين والمتعاملين مع البنك من مساهمين وعملاء ومستثمرين، ومدى نجاح البنوك وقدرتها على المنافسة والاستمرار، وتدعيم مركزها المالي والذي ينعكس إيجابيا على الدخل القومي ككل.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر البنوك التجارية من أكثر المؤسسات تأثرا بالتغيرات التي تحدث في الساحة الوطنية والعالمية والتي تؤثر على نشاطها، ولعل قدرة البنوك التجارية على مواكبة هذه التغيرات مرتبطة بنجاحها في تحقيق الربحية، حيث يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها لكونها مؤشرا هاما لقياس مدى كفاءتها في استخدام مواردها، وهي الغاية التي يتطلع إليها المساهمين ومصدر ثقة للمودعين والدائنين للبنك، وموضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح البنك التجاري، كما أن تحقيق الأرباح يمكن البنوك التجارية من المحافظة على استمراريتها وبقائها، تدعيم مركزها المالي زيادة حقوق الملكية وتعزيز ملأتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها.

ويرسم البنك سياسته الائتمانية بدرجة عالية من المرونة والشمول لتحقيق الأهداف المسطرة ,ويحدد من خلالها لإجراءات والقواعد والأسس التي تعتمد عليها عملية الإقراض ويسترشد بها موظفو قسم القروض بالبنك ,حيث أن البنك عند منح القروض لا يعتمد على أمواله بل أموال المودعين فيعمل على عدم المجازفة ويتحفظ في قراراته الائتمانية بحرصه على الوقاية وتفادي خطر عدم التسديد بأخذ الضمانات اللازمة والكفيلة بتغطية هده المخاطر .

وقد يتعرض البنك إلى مشكل تعثر القروض وعدم استرجاع أمواله ودلك حتى وإن منح القروض على أسس مصرفية سليمة .

الاقتراحات والتوصيات:

بالرغم من أننا لم نقم بالجانب التطبيقي أردنا من خلال بحثنا هذا المتواضع نقدم بعض الاقتراحات منها:

*مرونة السياسة الائتمانية وشموليتها لكل الجوانب أمرا مهما بالنسبة لموظفي البنك وزبائنه من أجل الابتعاد عن خطر تعثر القروض وحتى انعدامها أي عدم التسديد.

*محاولة البنك معالجة جميع الجوانب المادية والمالية لطالب القرض من أجل الوصول الى تحقيق أكبر قدر من الربح المالي .

*وضع ضوابط لعمليات الإقراض في المنظومة المصرفية الجزائرية ,وهذا بما يساعد على حماية حقوق البنوك المانحة للقرض من الضياع والإفلاس بسبب عجز المقترضين أو عدم رغبتهم بالوفاء بالتزاماتهم وتسديد قروضهم ,وهذا يدعم إجراء دراسات في هذا المجال باعتبار أن الجزائر تحتاج الى التخصيص الأمثل,لان بالتحكم الجيد في الأداء المصرفي وتقنيات العمل المصرفية وكذا الاستغلال للتكنولوجيا والموارد البشرية ,يسمح بإعطاء استثمار أفضل لإمكانيات المنظومة المصرفية الجزائرية.

أفاق الدراسة:

السياسة الائتمانية المبنية على الأسس العلمية السليمة تكون مؤشرا هاما على العمل المصرفي للبنك التجاري والتي من شانها تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح المالي لديه وعلى ثقة المودعين لديه,وهذا من أجل مواجهة العوائق التي تواجهه والتي لها أثار سلبية على نشاطه في حالة الأسس والمحددات الغير الصحيحة التي تبنى عليها,وعليه يمكن إعطاء بعض الأفاق الجديدة للبحث على سبيل المثال:

*استغلال التكنولوجيا المصرفية في تطوير وشمولية السياسة الائتمانية واعتمادها كأسلوب يتجنب من خلالها البنك الوقوع في خطر عدم التسديد .

*تفعيل تقنيات العمل المصرفي ومحاولة تعميق التجربة في ما يخص الأداء المصرفي .

*ضوابط عمليات الإقراض البنكية ,بما يكفل حماية حقوق البنك من الضياع في حالة تعرضه لمخاطر عدم التسديد .

وفي الأخير نرجو من الله العلي القدير أن يكون قد وفقنا ولو بقدر قليل على الإلمام بشكل بسيط بجوانب الموضوع ,ونقدم اعتذارنا على كل خطأ .

تم بحمد الله

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب العربية

1*السنهوري محمد مصطفى "إدارة البنوك التجارية "دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر .2013

2*الحسيني فلاح حسن –الدوري مؤيد عبد الرحمان " إدارة البنوك ,مدخل كمي واستراتيجي معاصر "دار وائل للنشر طبعة 02عمان الأردن .2003

3*الصيرفي محمد عبد الفتاح "إدارة البنوك "دار المناهج للنشر والتوزيع ط1عمان الأردن .2006

4*إسماعيل إبراهيم عبد الباقي " إدارة البنوك التجارية"دار غيداء للنشر والتوزيع ط 1عمان الأردن 2016.

5*الشورابي عبد الحميد محمد "إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية "منشأة المعارف الإسكندرية مصر بدون طبعة .2002

6*البديري حسين جميل "البنوك مدخل محاسبي وإداري "الوراق للنشر والتوزيع عمان الأردن .2003

7*بودياب سلمان "اقتصاديات النقود والبنوك "المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان .1996

8*الزبيدي حمزة محمود " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"الوراق للنشر الأردن ط1 سنة.2002

9*الهندي منير إبراهيم "إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات "جامعة طنطا ط3سنة.2000

10*حنفي عبد الغفار ,رسمية قريا قص "الأسواق والمؤسسات المالية ,بنوك تجارية ,أسواق الأوراق المالية ,شركات التأمين ,شركات الاستثمار "الدار الجامعية مصر .2001

11*حنفي عبد الغفار "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية "جامعة الإسكندرية مصر 2003/.2004

12*حنفي عبد الغفار,عبد السلام أبو قحف " الإدارة الحديثة للبنوك التجارية "المكتب العربي الحديث ,الإسكندرية ,مصر,.1993

13*حنفي عبد الغفار "إدارة المصارف"الدار الجامعية الجديدة للنشر ,الإسكندرية ,مصر,.2002

14*دادي عدون ناصر ,العزوزي ليندة ,لهواسي هجيرة "مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية ,حالة البنوك "دار المحمدية العامة ,الجزائر .2004

15* سويلم محمد "إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية "الشركة العربية ,.1992

16*مدحت صادق "أدوات وتقنيات مصرفية"دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ,القاهرة,.2001

17*عبد المطلب عبد الحميد "الديون المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية"الدار الجامعية ,مصر 2009.,

18*عبد المعطي رضا رشيد ,محفوظ أحمد جودة "إدارة الائتمان "دار وائل للنشر ,عمان الأردن ط01,سنة .1999

19*قتاوي عزت "أساسيات في النقود والبنوك "دار العلم للنشر والتوزيع بالغيوم ,مصر,.2005

20*عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة ، إدارة الائتمان ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، .1999

21* إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مكتبة طريق العلم، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015.

22*عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها ، طبعة 2000، الدار الجامعية الإسكندرية.

23*الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.2005

24*مصطفى رشيدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة العربية، مصر .1985

25*طاهر حيدر حيران، مبادئ الاستثمار ، الطبعة 02، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997.

26*سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر للنشر والتوزيع 2012.

27*عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر.

28*أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات وتقنيات وتطبيقات، الطبعة الثانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

29*محسن أحمد الخصيري، الائتمان المصرفي، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة 1987.

30*الحناوي محمد صالح، عبد السلام عبد الفتاح، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعة، مصر.

31*حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

32*محمد مبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات والأسواق المالية، طبعة 02، دار المريخ الجيزة القاهرة.

33*إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

34*سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون، الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

35*سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض.

36*عاطف جابر طه، إدارة البنوك ، منهج وصفي تحليلي.

37*طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت، دار الفكر الجامعي.

38*بابل جبر حسن، أبو زعتر، العوامل المؤثرة على ربحته.

المذكرات:

39*هاملي أسناء، القروض البنكية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الاقتصاد المالي والنقدي، دفعة 2015-2016.

40*هاني أحمد محمد دبيك، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل ورحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين ، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة.

41*باسل جبر حسن أبو زعتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصاريف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة 2006.

42*بيوسف فوزية، العوامل المؤثرة في أداء البنوك الخاص société général والبنك العام CNER ، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف2008-2009.

43*د.عبد الواحد غردة "ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية نقود وتمويل قسم علوم اقتصادية ,كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ,جامعة محمد خيضر ,بسكرة ,الجزائر 2004/2003.

الجرائد:

44*الجريدة الرسمية العدد 16الصادرة بتاريخ 23رمضان 1410هـ.

المجلات:

45*معهد الدراسات المصرفية ومعايير منحها، العدد 11، نشرة التوعية ، الكويت ، يونيو 2011.

46*علي محمود محمد، سعر الفائدة وتأثيره في رتبة المصاريف التجارية ، دراسة حالة مصرف سورية، مجلة جامعة دمشق، العلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 30 عدد 1، 2014.

الملتقيات:

47*كيررواسي مسعود، غزازي عمر، دور البنوك في تمويل الاستثمارات، ملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة البليدة.

المحاضرات:

48*د.عبد الواحد غردة "محاضرات في الاقتصاد البنكي"جامعة 1945/05/08قالمة ,كلية الاقتصاد الجزائر.

49*د.بوشنافةأحمد ,أ,روشام بن زيان "سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر"المركز الجامعي بشار الجزائر.

كتب باللغة الفرنسية:

*Roger hale . /Crédit Analysais/New york.jonh wiley et sons*50

مواقع الانترنيت:

51*منتدى المحاسب العربي "الإدارة المالية والمحاسبة محاسبة المنشآت المتخصصة "

ACC discussion .come/acc7019.html.